الأمم المتحدة

A/C.1/73/PV.23

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٢٣**

الثلاثاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جينغا . . . . . (رومانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البنود من ٩٣ إلى ١٠٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا يزال هناك ٣٦ متكلماً في قائمة مجموعة ”نزع السلاح والأمن الإقليميان“. لكن وفقاً للجدول الزمني المعتمد، ستستمع اللجنة أولاً، قبل مواصلة إعطاء الكلمة للمتكلمين المدرجين على قائمة المتكلمين، إلى فريق المشاركين في حلقة نقاش في إطار ”آلية نزع السلاح“.

من دواعي سروري الآن أن أرحب ترحيباً حاراً بالمشاركين في النقاش بعد ظهر اليوم. وهم السيد رؤوف ألب دنكتاش، الذي سيدلي ببيان بالنيابة عن السيدة بيليز سيلاسين ريندي من تركيا، رئيس مؤتمر نزع السلاح؛ والسيدة جيليان بيرد، رئيسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح والممثلة الدائمة لأستراليا لدى الأمم المتحدة؛ والسيد فلاديمير دروبنياك، رئيس المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح والممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة؛ والسيدة ريناتا دوان، مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

يرد تقرير مؤتمر نزع السلاح في الوثيقة A/73/27؛ وصدر تقرير هيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٨ بوصفه الوثيقة A/73/42؛ ويرد تقرير الأمين العام عن أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح في الوثيقة A/73/259. وأخيرا، ترد مذكرة الأمين العام التي يحيل بموجبها تقرير مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في الوثيقة A/73/256.

سأعطي الكلمة أولاً للمشاركين في النقاش للإدلاء ببياناتهم. وننتقل بعد ذلك إلى صيغة غير رسمية لإتاحة الفرصة للوفود لطرح الأسئلة. وأهيب بالمشاركين في حلقة النقاش التكرم بالإيجاز في بياناتهم لنكفل توفر الوقت الكافي لنا لإجراء مناقشة تفاعلية بشأن الموضوع.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

أعطي الكلمة الآن للسيد دنكتاش.

السيد دنكتاش (تركيا)، رئيس مؤتمر نزع السلاح (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن السيدة بيليز سيلاسين ريندي، زميلتي في جنيف التي هي آخر رئيس لمؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ٢٠١٨، وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على دعوة جمهورية تركيا لتشارك اليوم في الفريق بهذه الصفة.

إن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، بهيكله الفريد بين المحافل الدولية وولايته الخاصة المتمثلة في التفاوض على صكوك لنزع السلاح ملزمة قانوناً، يتصدر منذ تأسيسه الجهود الرامية إلى جعل عالمنا مكاناً أكثر أمناً. ومع ذلك، لا شك أن هناك أيضا أسئلة حول قدرة المؤتمر على الاضطلاع بولايته التفاوضية.

لم تكن دورة عام ٢٠١٨ في الواقع دورة سهلة للمؤتمر. وعقب اعتماد جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لم يظهر توافق في الآراء على برنامج عمل. وفي نهاية المطاف، وبعد قدر من العمل الشاق، اعتمد المؤتمر تقريراً تقنياً في ١٤ أيلول/سبتمبر. ومع ذلك، فقد اتخذنا خطوات هامة وإيجابية في مؤتمر نزع السلاح هذا العام. وأود أن أوجز تلك الخطوات على النحو التالي:

أولاً، على مدار السنة، ومع تشجيع الأمين العام، كان هناك دافع كبير للنهوض بجدول الأعمال الدولي لنزع السلاح. وتمشياً مع تلك الروح الإيجابية، دعا المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف رؤساء مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٨ إلى مشاورات قبل بداية الدورة. وفي تلك الاجتماعات، نقل السيد مولر استعداد الأمين العام واستعداده عبى المستوى الشخصي لتيسير أعمال المؤتمر. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام والسيد مولر، على جهودهما للنهوض بأعمال مؤتمر نزع السلاح.

وفي وقت لاحق، بدأ أعضاء المؤتمر بداية واعدة تحت إشراف السفير السريلانكي، سعادة السيد رافيناتا أرياسينها، وأُعتمد قرار بشأن إنشاء خمس هيئات فرعية وفقاً لجدول أعمال المؤتمر. أنشئت أربع هيئات فرعية معنية ببنود جدول الأعمال من ١ إلى ٤ وواحدة معنية بالبنود ٥ و ٦ و ٧. وقد أنيط بهذه الهيئات المسؤوليات الأساسية الثلاثة التالية: أولاً، التوصل إلى تفاهم بشأن مجالات القواسم المشتركة في مؤتمر نزع السلاح عن طريق الأخذ في الاعتبار بجميع الآراء والمقترحات ذات الصلة السابقة والحالية والمقبلة على السواء؛ ثانياً، تعميق المناقشات الفنية بشأن توسيع مجالات الاتفاق بطرق منها مشاركة الخبراء ذوي الصلة؛ وثالثاً، النظر في اتخاذ تدابير فعالة، بما فيها الصكوك القانونية من أجل المفاوضات. واتفق أيضا على تقديم التقارير عن التقدم المحرز والمتفق عليها في كل هيئة من الهيئات الفرعية إلى المؤتمر.

في أعقاب الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر، الذي أدلى خلاله الأمين العام أيضاً بكلمة، عين المؤتمر منسقي الهيئات الفرعية ووضع جدولاً زمنياً للاجتماعات. ونود مرة أخرى أن نشكر سفراء إندونيسيا وهولندا والبرازيل وألمانيا وبيلاروس – والأفرقة التابعة لهم بطبيعة الحال – على العمل الشاق الذي قاموا به في الهيئات الفرعية.

عقدت كل هيئة فرعية سبعة اجتماعات. وفي النهاية، قدمت الهيئات جميعها تقاريرها الموضوعية إلى المؤتمر، واعتمد أربعة منها. ولم يعتمد تقرير الهيئة الرابعة بشأن ضمانات الأمن السلبية. ومع ذلك، فإنني على ثقة من أننا سنواصل في الدورة المقبلة للمؤتمر تطوير العمل بشأن ضمانات الأمن السلبية، وهو موضوع بالغ الأهمية بالنسبة للعديد من الوفود وسنسد ما يسمى بالفجوات بين بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

ويجدر التشديد على أن اجتماعات الهيئات الفرعية وتقاريرها تتيح لنا إمكانية تحسين الفهم للمواقف المتقاربة

وكذلك المتباينة للوفود بشأن مختلف الموضوعات. ومن المؤكد أنها تشكل قاعدة متينة لعمل المؤتمر في المستقبل.

وكما هو معروف، فواحدة من المسؤوليات المهمة لآخر رئيس لمؤتمر نزع السلاح هي إعداد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة. وقد بدأت البعثة الدائمة لتركيا في جنيف، إدراكاً للظروف – القضايا المستحيلة المثيرة للجدل في دورة ٢٠١٨ – مشاورات مع الوفود قبل أسبوعين من رئاستنا، التي بدأت في ٢٠ آب/أغسطس. وكان الهدف هو إعداد تقرير سنوي وقائعي وموضوعي بطريقة محايدة وشفافة. وتمشياً مع آراء وتوقعات الوفود، فضلاً عن الممارسات المتبعة في الماضي، عُمم المشروع الأول لتقرير مؤتمر نزع السلاح في اليوم الأول من الرئاسة التركية.

وعلى الرغم من أنه كان من الممكن اعتماد معظم الفقرات مؤقتاً، جرت مفاوضات مكثفة وطويلة بشأن كيفية تضمين التقرير السنوي رئاسة أحد الوفود أثناء دورة عام ٢٠١٨ وتقارير الهيئات الفرعية. وفي نهاية تسع جلسات عامة رسمية، و ١٢ جلسة عامة غير رسمية، وعشرات المشاورات الثنائية ومجموعات من الاجتماعات الصغيرة على مدى أربعة أسابيع، اعتمد المؤتمر تقريراً تقنياً وإجرائياً. وفي أعقاب ذلك، دارت مناقشات ذات طابع مماثل أثناء الاجتماعات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار المتعلق بتقرير مؤتمر نزع السلاح. وفي نهاية الجلسات الخمس غير الرسمية تمكنت الوفود من الاتفاق على مشروع القرار في جنيف.

ونود أن نشكر جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح للجهود الهائلة التي بذلوها للنهوض بعمل مؤتمر نزع السلاح منذ بداية الدورة. ونود أيضا أن نشكر مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على مساندته القيمة. ونأمل أن تكون الخطوات التدريجية المتخذة هذا العام مفيدة في عملنا في المستقبل. وكما يعلم الأعضاء، سيستأنف المؤتمر أعماله في عام ٢٠١٩. وأهم مسألة في العام المقبل ستكون في رأينا الحفاظ على أهمية المؤتمر.

وفي هذا الصدد، فإن تركيا على استعداد لاستخدام فترة ما بين الدورتين ومستعدة لعقد مشاورات مع الرئاسة المقبلة، إذا اعتُبر ذلك ضرورياً.

وعموماً، أود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن تقديرنا لإتاحة هذه الفرصة لتقديم تقرير مؤتمر نزع السلاح إلى اللجنة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن السيدة بيرد إلى مخاطبة اللجنة.

السيدة بيرد (أستراليا)، هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة (*تكلمت بالإنكليزية*): كان لي شرف العمل رئيسة لهيئة نزع السلاح هذا العام. كانت سنة مهمة بصفة خاصة للجنة، لأنها السنة الأولى من دورة السنوات الثلاث للهيئة. وفي الواقع تعمل هيئة نزع السلاح بدورة مدتها ثلاث سنوات. وقد اتسمت هذه السنة بأهمية خاصة كذلك لأننا استندنا إلى نتائج ناجحة في دورة السنوات الثلاث السابقة. وشهد العام ٢٠١٧ أولى النتائج المتفق عليها لهيئة نزع السلاح منذ عام ١٩٩١. واستكمالاً لهذا النجاح، كنا حريصين جداً على كفالة أن نبدأ دورة السنوات الثلاث الجديدة بداية جيدة.

وكانت أولويتي كرئيسة توجيه العمل والعمل مع الدول الأطراف من أجل مواصلة الحوار البناء والتعاوني الذي اتسمت به السنوات الثلاث السابقة والتقدم في تحقيق النتائج. ويسرني أن أقول إن العمل الشاق الذي قامت به جميع الوفود خلال هذه الدورة في نيسان/أبريل قد آتى أُكله. وأعتقد أننا وضعنا الهيئة على أفضل مسار ممكن نحو ما آمل أن يكون تكرارا للنجاح المحرز عام ٢٠١٧ في عام ٢٠٢٠ .

وكان من ضمن الوسائل التي مكنتنا من النجاح في تحقيق بداية موفقة اعتماد جدول أعمال هيئة نزع السلاح في أقصر وقت منذ عام ٢٠٠٦. وقد يبدو ذلك وكأنه إنجاز صغير، لكن عندما لا يُعقد سوى دورة واحدة مدتها ثلاثة أسابيع، فإن

اعتماد جدول الأعمال منذ اليوم الأول – وهو ما تمكنا من فعله – إنجاز غير مسبوق إلى حد ما – ويعني أن لدينا ثلاثة أسابيع كاملة لإجراء مناقشاتنا الموضوعية. وقد تمكنا من التوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال عن طريق عقد مشاورات غير رسمية في الفترة التي تسبق الاجتماع الأول. وأشكر جميع الوفود التي سمح لنا التعاون معها باعتماد جدول الأعمال منذ اليوم الأول. وكما قلت، كانت لدينا ثلاثة أسابيع كاملة للمناقشات الموضوعية.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، تتسم الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح بأهمية خاصة. وعلينا أن نقر بأن الهيئة ستكمل دورتها قريباً، قبيل المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، نظراً إلى أن الدورة مدتها ثلاث سنوات. ونحن نعلم أن مؤتمر الأطراف المقبل سيكون صعباً، لكننا نرى أننا إذا تمكنا من الاستمرار بروح بناءة وتعاونية، فإن الهيئة ستساعدنا على بدء مؤتمر الاستعراض بأفضل درجة ممكنة من الاستعداد.

وعلاوة على اعتماد جدول أعمالنا في ٢٠١٨، نجحنا في إنشاء الفريقين العاملين. وكلاهما بدأ بداية حسنة وقوية برئيسين ممتازين وذوَيْ خبرة. ويسرني أيضاً أن أشير إلى أننا تمكنا من تحقيق توازن مثالي بين الجنسين في انتخاب الرئيسين.

وقد ترأستْ الفريقَ العامل الأول نائبةُ الممثل الدائم لجامايكا، السيدة ديادري ميلز، وتناول مسألة الحد من المخاطر النووية. وكما يعلم أعضاء اللجنة، دأب الفريق العامل الأول على التركيز على الشؤون النووية، والموضوع المختار لهذا الفريق هو في الواقع الحد من المخاطر النووية. ونرى أنه موضوع مفيد جداً لم يلق الدراسة الوافية في محافل نزع السلاح، ولكن من المرجح أن يحظى بقدر كبير من التركيز خلال مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠. وآمل أن يشكل عمل هيئة نزع السلاح بشأن هذه المسألة خلال دورة السنوات الثلاث إسهاماً بناء جدا في الحوار حول هذه المسألة خلال مؤتمر الاستعراض. وسينقل الفريق العامل الأول إلى دورة العام القادم ورقة من إعداد الرئيسة تتضمن مجموعة من الآراء كأساس لمواصلة الحوار بشأن الحد من المخاطر النووية. وإذا استذكرنا النجاحات التي حققتها هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في التسعينات والثمانينات، فأحد القواسم المشتركة هو اتباع نهج قائم على التركيز. وأود أن أحث جميع الدول الأطراف على أن تضع ذلك في اعتبارها عند انعقاد المؤتمر في العام المقبل.

وترأس الفريق العامل الثاني السيد جيروين كورمان من بلجيكا. وتناول الفريق تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي. وكان من دواعي سروري أن اتفقنا على هذا الموضوع. وكانت المناقشات التي دارت في الفريق العامل الثاني أعم من مناقشات الفريق العامل الأول، الأمر الذي ربما كان غير مستغرب بالنظر إلى أن الموضوع يتعلق بالفضاء الخارجي، الذي يركز عليه العمل في فيينا أكثر مما يركز عليه هنا في نيويورك. لكن تبين للمشاركين في رأيي أنه موضوع مفيد للغاية، بالنظر إلى الافتقار إلى الخبرات التقنية المحددة في هذا الميدان لبدء المناقشات هنا في نيويورك. وأرى أنه سيكون من المهم المضي قدماً بحيث نستفيد جميعاً من الخبرات التي نمتلكها في فيينا بشأن هذه المسألة. كما اتفق الفريق على نقل ورقة الرئيس إلى دورة عام ٢٠١٩، وهي تتضمن هيكلا وعناوين متفقا عليها. وأنا على ثقة من أن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ستبدأ استكمال هذه الوثيقة بالأهداف والمبادئ والتوصيات في الدورة المقبلة.

والإخفاق الذي أود إبلاغكم به هو المحاولة التي قمت بها بوصفي الرئيس لتغيير موعد دورة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. لقد اقترحنا تقديم موعد المؤتمر من نيسان/أبريل إلى شباط/فبراير. وأرى أن ذلك موعد أقل ازدحاماً ضمن الجدول الزمني لنزع السلاح، ومن شأنه أن يتيح للوفود بعض الوقت للمشاركة، ويترك بعض الوقت، في عام ٢٠٢٠، بين ذلك

الاجتماع ودورة اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. بيد أنه، ولعدد من الأسباب، لم يكن ذلك ممكناً. وما زلت على ثقة من أن هيئة نزع السلاح في وضع جيد لعقد دورة مثمرة وناجحة لعام ٢٠١٩ في نيسان/أبريل القادم. ونحن بالتأكيد ماضون على طريق حوار موضوعي أعمق بالفعل بشأن هاتين المسألتين الهامتين: الحد من المخاطر النووية وتدابير الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي، وكلاهما هام للغاية في مشهد نزع السلاح حالياً.

وأشكر أعضاء اللجنة على كل ما أبدوه من ثقة واطمئنان تجاهي كرئيس لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح وللنهج البناء الذي اتبعوه. وأتمنى للرئيس المقبل، أياً كان أو كانت، كل الخير والنجاح في دورة عام ٢٠١٩، التي ستنعقد، مرة أخرى، في منتصف دورة السنوات الثلاث.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن السيد دروبنياك إلى مخاطبة اللجنة.

السيد دروبنياك (كرواتيا)، رئيس المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني أن أقدم إحاطة إلى اللجنة الأولى عن أعمال المجلس الاستشاري للأمين العام لمسائل نزع السلاح لعام ٢٠١٨. وكما تعلم اللجنة، يعمل أعضاء المجلس أيضاً بوصفهم مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، لكني سبق أن قدمت إحاطة إلى اللجنة الأولى بشأن هذه المسألة. ولذلك سأقصر ملاحظاتي على عمل المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح. وكما سبق القول أعلاه، فإن تقرير الأمين العام عن أعمال المجلس يرد في الوثيقة A/73/259، المنشورة في ٢٦ تموز/يوليه.

وفيما يتعلق بالمسائل الموضوعية المدرجة في جدول أعمال المجلس، حدد الأمين العام بندين رئيسيين لكي ينظر فيهما المجلس في دورته الأولى في عام ٢٠١٨، التي انعقدت في جنيف. البند الأول يهدف إلى الاسهام في وضع خطة الأمين العام لنزع السلاح من خلال التداول بشأن الأولويات الاستراتيجية فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار. ويستكشف البند الثاني التطورات الراهنة في ميدان العلم والتكنولوجيا وأثرها المحتمل على الأمن الدولي ونزع السلاح.

وفيما يتعلق بالبند الأول، أثنى المجلس على مبادرة الأمين العام بوضع خطة لنزع السلاح. وإذ يدرك تماما جهود الإصلاح النشيطة التي يضطلع بها الأمين العام فيما يتعلق بركيزتي السلام والأمن، أشار المجلس إلى أن نزع السلاح ينبغي أن يُولى ذات الأولوية العالية، وقد رحبنا بوضع خطة لنزع السلاح تتضمن بنوداً عملية وواقعية وقابلة للتحقيق ومهمة لكل دولة من الدول الأعضاء.

ورأى المجلس أن تحديد مجموعة دينامية من أولويات نزع السلاح يمكن أن يسهم بقوة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأن يكون ذا قيمة كبيرة في مجالات منع نشوب النزاعات والعمل الإنساني. وأعرب المجلس عن الأمل في أن يسفر إعطاء زخم متجدد لنزع السلاح عن تشجيع الدول الأعضاء على الشروع في اتخاذ تدابير للحد من المخاطر وتنشيط التعاون وبناء الثقة الضروريين للغاية. وأسهمت مداولات المجلس أثناء دورته الأولى لعام ٢٠١٨ في وضع مبادرة الأمين العام لنزع السلاح، المعنونة ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“، التي أطلقها الأمين العام في ٢٤ أيار/مايو في جامعة جنيف.

وفيما يتعلق بالبند الثاني، المتعلق باستكشاف التطورات الراهنة في ميدان العلم والتكنولوجيا وأثرها المحتمل على الأمن الدولي ونزع السلاح، فقد نظر المجلس إلى موضوعين مشتركين باعتبارهما يبعثان على القلق الشديد. أولاً، تتجاوز سرعة التطورات في المجالات الرائدة الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن القواعد أو الأنظمة. وثانياً، تنشأ أوجه غموض معنوي

وقانوني وأخلاقي كبيرة عندما تُستخدم تكنولوجيات معينة كأسلحة، مثل التكنولوجيا النانوية والأسلحة الكهرومغنطيسية وتلك التي تفوق سرعة الصوت والطائرات المسلحة المسيرة من دون طيار والتطورات في مجالات علمي الأحياء والكيمياء.

كما نوقشت مسألة التكنولوجيات الجديدة في خطة الأمين العام لنزع السلاح – في الجزء الرابع، المعنون ”نزع السلاح من أجل الأجيال القادمة“ والذي يناقش وسائل وأساليب القتال الناشئة. ولاحظ المجلس أنه على الرغم من أن للتكنولوجيا فوائد هائلة، فالتكنولوجيات الجديدة في مجال الأسلحة تطرح تحديات أمام القواعد القانونية والإنسانية والأخلاقية القائمة وأمام عدم الانتشار والاستقرار الدولي والسلام والأمن. وبالنظر إلى تزايد التشغيل الآلي للأسلحة، من الضروري اتخاذ تدابير جديدة لضمان تحكم البشر دائماً في استخدام القوة. ويجب تعزيز ثقافة المساءلة والالتزام بالمعايير والقواعد والمبادئ من أجل سلوك مسؤول في الفضاء السيبراني، ويستدعي الأمر اتخاذ خطوات إضافية لتشجيع تحلي قطاع الصناعة والمهندسين والعلماء بالمسؤولية في جهودهم للابتكار.

أخيرا، أود أن أبلغ اللجنة بأن المجلس اقترح في تقريره إلى الأمين العام ما مجموعه ٤١ من النقاط والتوصيات الأساسية. وأخيرا، ولكن بالتأكيد ليس آخراً، يرى المجلس أن ثمة دورا متزايدا لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وأنه ينبغي تكثيف استخدامه. وإنني على استعداد للاستفاضة في عمل المجلس بالتفصيل، إذا اقتضى الأمر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن السيدة دوان إلى مخاطبة اللجنة.

السيدة دوان (مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أنضم إلى أعضاء اللجنة الأولى اليوم. ونظراً لأن هذه هي المرة الثالثة التي انضم فيها إلى اللجنة والاجتماع الثالث لي في أسبوع طويل، لدي عرض باستخدام برنامج Powerpoint لجعل بياني أكثر حيوية. وسأحاول توخي الإيجاز.

يسعدني اليوم تقديم إحاطة إلى اللجنة بشأن التقرير السنوي لمدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (انظر A/73/256). وفي ذلك التقرير، نوضح رؤية المعهد ومهامه الرئيسية، التي تتلخص في المعارف والأفكار والحوار والمشورة لدعم التقدم في مجال نزع السلاح.

ويعرض التقرير بإيجاز المجالات الرئيسية لعمل المعهد، التي أقرها مجلس الأمناء في حزيران/يونيه من هذا العام، في شكل جدول أعمال بحثي لثلاث سنوات يتمحور حول أربع ركائز في عملنا. وأود الإشارة على وجه الخصوص إلى أن الهدف في كل مجال من هذه المجالات ليس هو السعي إلى بناء الجسور بقدر ما هو تيسير الروابط بين المواضيع والأبعاد الأخرى خارج العمليات المتعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة. وتكمن بعض هذه المواضيع في صميم مداولات اللجنة، مثل منع نشوب النزاعات وأهداف التنمية المستدامة وكيفية دعم تحديد الأسلحة لبعض هذه الجوانب والمجالات. وسترى اللجنة أن القضايا الجنسانية وتلك المتعلقة بنزع السلاح تشكل الآن برنامجاً محدداً للمعهد.

وستلاحظ اللجنة، عند الانتقال إلى أنشطتنا الرئيسية على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، أننا نفذنا ٣٨ مشروعاً بحثياً وعقدنا ٤٥ مناسبة في ٣٤ موقعاً في جميع أنحاء العالم ونشرنا ٤٠ من التقارير ومذكرات الإحاطة والورقات ووجهنا وشاركنا – كما ذكر المتكلمون الذين سبقوني وأخص من بينهم السفير دروبنياك – مشاركة قوية في وضع خطة الأمين العام لنزع السلاح.

وبالإضافة إلى القيام بالمزيد من العمل البحثي، فإننا نقدم إحاطات ونجري حوارات ونوفر الدعم، بما في ذلك لجميع الهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح، ونعمل كاستشاريين

تقنيين لعدد من أفرقة الخبراء الحكوميين ونستضيف مجموعة من المؤتمرات، يمثل المؤتمر السنوي لأمن الفضاء ومؤتمر استقرار الفضاء الإلكتروني أكبر مؤتمرين من بينها. ويبين التقرير المعروض على اللجنة بشكل معّمق بعض هذه المسائل الرئيسية، ولكنني أود فحسب أن أنبه إلى بعض المواضيع التي تعكس أهم أحداث العام المنقضي.

فعلى صعيد الدعم الذي نقدمه في مجال المعرفة، وهو ما نراه حقاً وفاء بولايتنا القاضية بتعزيز المشاركة المستنيرة لجميع الدول الأعضاء في عمليات نزع السلاح، نشرنا مجموعة من المنشورات التعريفية حول المواضيع الجديدة المعقدة بهدف مساعدة الدول الأعضاء حال توجهها إلى التفاوض ومناقشة تلك المسائل في المحافل المتعددة الأطراف. وقبل الاجتماعات بشأن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة واجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، أصدرنا سلسلة من المنشورات التعريفية، بما في ذلك بشأن الذكاء الاصطناعي واستخدام التكنولوجيا الذاتية التشغيل بشكل مطرد كأسلحة. وكل هذه المنشورات متاحة مجاناً، وهي قابلة للتحميل من موقعنا على شبكة الإنترنت. وفي سياق برنامج عملنا والعمل بشأن الأسلحة التقليدية، أصدرنا كتيباً يحدد خيارات التآزر في الإبلاغ على صعيد المعاهدات والصكوك المتعلقة بالأسلحة التقليدية كي يتسنى مساعدة الدول الأعضاء على التفكير في كيفية التقليل لأدنى حد من تقديمها للتقارير وتخفيف ما تتحمله من أعباء في هذا السبيل.

وفي سياق محاولة دعم واقتراح أفكار جديدة وتيسير التفكير بشكل جديد في القضايا القديمة، أنجزنا بعض الأعمال الرائدة خلال العام المنقضي بشأن التحقق من الأسلحة النووية وقلب التحقق رأساً على عقب، إن جاز التعبير، حيث قدمنا مقترحات بإرجاء عمليات التحقق والتثبت من عدم وجود أسلحة نووية. وعقدنا سلسلة من المناسبات الجانبية في أثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ وخلال المناسبات الجانبية للجنة الأولى في هذا العام. وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، نشرنا سلسلة من الملفات المتعلقة بشتى أبعاد وجوانب تغير طابع أمن الفضاء، بما في ذلك مقترحات بشأن المبادئ التوجيهية للتجارب المضادة للسواتل.

وبالانتقال إلى أنشطة الحوار التي قمنا بها في محاولة الاستفادة من دورنا بوصفنا مؤسسة مستقلة منشأة في إطار الأمم المتحدة، ذكرتُ مؤتمراتنا السنوية. وقد حضر أكثر من ١٦٠ مشاركاً ضمن وفود من جميع أنحاء العالم مؤتمر استقرار الفضاء الإلكتروني الذي نظمناه في هذا العام. وركز المؤتمر على وجه الخصوص على دور القطاع الخاص وأهمية الحوار مع أصحاب المصلحة المتعددين في التصدي للتهديدات السيبرانية.

واللجنة مُلمة بعمل مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، التي أنشأها المعهد بالتعاون مع حكومتي أيرلندا وناميبيا. وعقدت المجموعة بعض احتفالات التدشين والمناسبات الجانبية هنا خلال الدورة الحالية للجنة. وواصلنا التعاون مع القطاع الخاص، ولا سيما في مجال تحويل مسار الأسلحة، حيث عقدنا سلسلة من اجتماعات الخبراء وحلقات العمل غير الرسمية في جنيف وأماكن أخرى.

وفي سياق تقديم المشورة التقنية ودعم القدرات، بناء على طلب الدول الأعضاء والهيئات التابعة للدول الأعضاء، ندعم حالياً فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، إلى جانب فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي.

وتضطلع منطقة غرب أفريقيا، مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بعمل هام لدعم البلدان التي تحرص على إنشاء أطر سياسات وطنية لإدارة الأسلحة والذخيرة في ذلك

الجزء من العالم. كما اضطلعنا بدور في دعم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى، في استكشاف النقاط المرجعية لتقييم أثر حظر الأسلحة والمعايير المحتملة لرفعه.

تتوخى خطة الأمين العام لنزع السلاح، التي ذكرها المتكلمون السابقون، دوراً هاماً لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في مجالات متعددة. لن أفصلها هنا الآن؛ فقد ناقشناها في مناسبة سابقة في اللجنة الأولى في ٢٥ أكتوبر، لكن يسعدنا أن نذكر أنه على مدار الصيف، قام المعهد بمبادرة لجمع كل الجهات الفاعلة المتعددة والمنظمات غير الحكومية في جنيف إلى جانب مكتب شؤون نزع السلاح، لتيسير سلسلة من الحوارات هناك حول الخطة. ونتطلع إلى مواصلة المناقشة في ذلك المحفل.

نظرًا لأن تقرير المدير مناسبة أيضًا لموافاة الدول الأعضاء بمعلومات عن الوضع المالي للمعهد والحسابات المالية التي يعتمدها المراقب المالي، فمن المهم بالنسبة لي أيضاً أن أوجز الوضع المالي الحالي وعملنا. وكما رأى الأعضاء في التقرير، يعتمد ٩١ في المائة من دخلنا على صناديق التبرعات. وتوفر خمس دول أعضاء ٧٥ في المائة من جميع المساهمات، ويخصص الجزء الأكبر من هذه الأموال في الوقت المناسب وفي مشاريع محددة. وفيما يتعلق بوضعنا اليوم، فإننا نشهد الآن في أكتوبر، على الرغم من التوسع في أنشطتنا على مدار العام الماضي، انخفاضًا كبيراً في عدد المانحين، وهو ما قد يكون بسبب تفكير الدول الأعضاء في إنتاج نهاية العام لديها وتيسيره. وهو على أية حال عامل من العوامل. وهناك أيضًا معيار إجمالي الإيرادات، وهو حاليًا أقل مما كان عليه في نفس الوقت من العام الماضي.

لقد أجرت الدول الأعضاء بالفعل مناقشة هامة بشأن التقييم المستقل للنموذج المالي والتشغيلي للمعهد الذي طلبته الجمعية العامة، والمتوفر الآن في الوثيقة A/73/284. كما أتيحت لها الفرصة للنظر في التوصيات الرئيسية التي قدمها الأمين العام، والتي استندت إلى التقييم المستقل، بما في ذلك التوصيات المقدمة إلى المعهد والدول الأعضاء، وكذلك الأمانة العامة. ونوجزها في الشريحة الحالية، لكن سأكون سعيدًا بالتداول فيها أثناء مناقشتنا.

أين نقف الآن؟ أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكري للأعضاء على ما قاموا به لكي ييسروا علي تولي هذا الدور، اعتبارًا من مارس/آذار. لقد أعربت عن تقديري البالغ لترحيب ودعم الزملاء في جنيف ونيويورك، وأعرب عن الشكر للجهات المانحة التي قدمت الأموال للمعهد خلال العام الماضي. وأود أن أسترعي الانتباه بشكل خاص إلى الدول الأعضاء التي قدمت مساهمات في ميزانية التشغيل الأساسية للمعهد، وهي أموال غير مخصصة، وبالتالي، تساعدنا في تمويل تكاليف التشغيل. بالنسبة للبلدان التي تظهر أسماؤها بالخط العريض على الشريحة، أود بصفة خاصة أن أعرب عن شكري لها.

وأشكر بشكل خاص أولئك الشجعان الذين سعوا بالفعل إلى تيسير تنفيذ توصيات الأمين العام، بالاستناد إلى التقييم المستقل، بهدف توفير طرائق جديدة للتمويل. على وجه الخصوص، أود أن أشكر السويد لكونها أول من استكشف الدعم المالي المخصص بهدوء، والنرويج وسويسرا على تقديم تمويل برنامجي متعدد السنوات. أعلم أن العديد من الأعضاء يناقشون معنا الدعم المحتمل في هذا الاتجاه. أشكرهم على هذه المشاركة وآمل أن يكون زملاؤنا السويديون والنرويجيون والسويسريون مصدر إلهام ومعلومات في هذا الصدد.

ما هي خطواتنا المقبلة لعام ٢٠١٩؟ نحن متحمسون لأن لدينا خطة بحوث مدتها ثلاث سنوات. ومن بين نتائج التقييم المستقل أن المعهد يحتاج إلى خطة بحوث أكثر شفافية ووضوحا وتطلعاً للمستقبل. ونحن متحمسون لوجود هذه الخطة التي

اعتمدها مجلسنا. وسيكون إحراز التقدم في هذا الشأن مسألة أساسية بالنسبة لنا في العام المقبل.

ونحن فخورون ومتحمسون لكوننا منتسبين ومشاركين في خطة الأمين العام لنزع السلاح ونسعى للعمل بصورة وثيقة مع مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة التي تشارك في هذه العملية على مدار العام المقبل. وبالنظر إلى جدول أعمال نزع السلاح الحافل في المستقبل، فإننا نشارك بشكل خاص في الدعم المستمر لمؤتمر نزع السلاح، بالقدر الذي يسمح به وضعنا المالي، وكذلك لمجموعات الخبراء الحكوميين والعمليات المتعددة الأطراف الرئيسية، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، واتفاقية حظر الألغام، وغيرها. ونميل إلى توجيه أحداثنا الجانبية ومنشوراتنا حول تلك المناسبات الرئيسية بهدف تسهيل، كما نأمل، مشاركة الأعضاء وتفاعلهم.

ونسعى أيضًا إلى الابتكار وندرك أننا بحاجة إلى التغيير ومواصلة تطوير الخدمات التي نقدمها، لا سيما لمجموعة واسعة من الدول الأعضاء. ومن بين استنتاجات التقييم المستقل أن المعهد لم يكن بارزا قدر الإمكان. ويمكن تعزيز مكانته ومشاركته، خاصة خارج جنيف. لقد أخذنا ذلك في الحسبان، وعيّنّا موظفًا للاتصالات، ونحرص حرصًا كبيراً على أن نكون أكثر حضوراً وانخراطًا مع الدول الأعضاء ومجتمعات خبراء نزع السلاح في جميع أنحاء العالم، وهو مجال رئيسي بالنسبة لنا في تطلعنا إلى المستقبل.

النقطة الثانية على الشريحة تتضمن بناء الشراكات والتنوع. إن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح معهد صغير وسيظل كذلك، لكن قوته تكمن في قدرته على العمل مع مجموعة من الشركاء داخل الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية، وخاصة مع مجتمعات الخبراء في جميع أنحاء العالم. ونسعى إلى تعزيز ذلك. ويذكر تقرير الأمين العام زيارة زملاء البحوث وإمكانية إقامة شراكات مع مجتمع أكثر تنوعاً من الخبراء. ونعتقد أن ذلك سيعود بالنفع على مجتمع نزع السلاح برمته، في جنيف ونيويورك.

النقطة الثالثة تتعلق بوضع هيكل تمويل وتشغيل مستدام. قد يظن المرء أن هذا ليس ابتكاراً، لأنه تحدٍ يواجهه المعهد منذ عام ١٩٨٤، لكنه بالتأكيد تحد سنكرس له طاقة واهتماما متجددين. وأرحب بأفكار الأعضاء وآرائهم حول أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تمشياً مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الآن الجلسة لإتاحة الفرصة للوفود لإجراء مناقشة تفاعلية مع أعضاء فريق المناقشة من خلال جلسة أسئلة وأجوبة غير رسمية.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٠٤.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ستواصل اللجنة الآن نظرها في مجموعة ”نزع السلاح والأمن الإقليميين“. ويرجى من الوفود التقيد بالحدود الزمنية المقررة.

السيد سوميرات (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

تؤيد حركة بلدان عدم الانحياز بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وكخطوة ذات أولوية لتحقيق هذه الغاية، تؤكد الحركة مجدداً ضرورة الإسراع بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة المتخذة بتوافق الآراء.

وتعيد حركة عدم الانحياز التأكيد على الحاجة الملحة إلى عقد مؤتمر لجميع دول المنطقة، تحت رعاية الأمم المتحدة،

للتفاوض بشأن إبرام معاهدة ملزمة قانوناً بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وريثما يتم إنشاء تلك المنطقة، تطالب حركة بلدان عدم الانحياز إسرائيل – البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو يعلن عن نيته الانضمام إليها – بالتخلي عن حيازة أية أسلحة نووية، والانضمام إلى المعاهدة المذكورة دون مزيد من التأخير أو أي شروط مسبقة، وإخضاع جميع منشآتها النووية على الفور لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتعرب حركة بلدان عدم الانحياز عن قلقها البالغ إزاء امتلاك إسرائيل لقدرات نووية، مما يشكل تهديداً خطيراً ومستمراً لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، وتدين إسرائيل لاستمرارها في تطوير وتخزين الترسانات النووية. وتدعو الحركة أيضاً إلى الحظر الكامل والتام لنقل جميع المعدات أو المعلومات أو المواد أو المنشآت أو الموارد أو الأجهزة ذات الصلة أو تقديم المساعدة إلى إسرائيل في الميادين العلمية أو التكنولوجية المتصلة بالمجال النووي.

وتكرر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الإعراب عن قلقها البالغ إزاء التأخير لعقدين في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وتحث مقدمي مشروع القرار على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه تنفيذا كاملا دون مزيد من التأخير.

وتكرر دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الإعراب عن خيبة أملها العميقة لعدم تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وترفض دول الحركة بشدة العوائق المزعومة لعدم تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط وقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. هذه العقبات تتعارض مع نص وروح قرار عام ١٩٩٥، الذي يشكل الشروط المرجعية الأصلية لإنشاء تلك المنطقة، وتنتهك الاتفاق الجماعي الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

لا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة تشهد استمرار وجود اختلال كبير في توازن القدرات العسكرية، لا سيما من خلال حيازة الأسلحة النووية، وهو ما يسمح لطرف واحد بتهديد جيرانه والمنطقة.

وإذ تشير مجموعة دول حركة عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى المعارضة التي أبدتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا في الجلسة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥، فإن المجموعة تعرب عن خيبة أملها لأنه نتيجة لتلك المعارضة لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير الجديدة المتعلقة بعملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويمكن لذلك أنّ يقوض الجهود الرامية لتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويةً برمته.

وتشدد الحركة من جديد على المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدول التي شاركت في تقديم قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط عن تنفيذ ذلك القرار.

ويساور الحركة القلق من أن يقوض استمرار عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، على عكس القرارات المتخذة في المؤتمرات ذات الصلة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فعالية ومصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويخل بالتوازن الدقيق بين أركانها الثلاثة، وذلك عندما يؤخذ في الاعتبار أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، المتفق عليه في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، يرتبط ارتباطاً لا انفصام له بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

وتؤكد الحركة مجدداً قلقها البالغ إزاء تنامي اللجوء إلى الأحادية، وفي هذا السياق تؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها بشكل متعدد الأطراف، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، توفر الطريقة المستدامة الوحيدة لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. كما تشدد الحركة على موقفها القائم على المبادئ فيما يتعلق بعدم استخدام القوة ضد سلامة أراضي أي دولة أو التهديد باستخدامها.

وتشير حركة بلدان عدم الانحياز إلى الاختتام الناجح للمفاوضات النووية بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي الثلاث والبلدان الثلاثة، الأمر الذي أدى إلى وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الشاملة المشتركة في ١٤ تموز/يوليه. وتؤكد حركة بلدان عدم الانحياز أن هذا الاتفاق قد أظهر مرة أخرى أن الحوار والدبلوماسية هما أنسب الوسائل لحل هذه المسائل، على النحو الذي ما فتئت الحركة تدعو إليه دائماً.

وتؤمن الحركة بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا، وكذلك معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، ومركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، تمثل خطوات إيجابية وتدابير مهمة نحو تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره عالمياً. ومن الضروري أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة لجميع الدول في تلك المناطق بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها تحت أي ظرف من الظروف. وتدعو حركة بلدان عدم الانحياز جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التصديق على البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بجميع المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وسحب أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية تتعارض مع موضوع المعاهدة والغرض منها، واحترام خلو تلك المناطق من الأسلحة النووية.

وتحث حركة بلدان عدم الانحياز الدول على إبرام اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية بهدف إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في الأقاليم التي لا وجود لتلك المناطق فيها، وفقاً لأحكام الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢) وللمبادئ والخطوط التوجيهية التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٩.

وفي الختام، تؤكد حركة بلدان عدم الانحياز أهمية الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي من أجل زيادة استقرار وأمن الدول الأعضاء فيها، وهي أنشطة يمكن تعزيزها إلى حد كبير عن طريق الإبقاء على المراكز الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح وتنشيطها.

السيد بينارانداا (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وبلدي الفلبين.

تؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا مجدداً أهمية تعزيز جهود التعاون الدولي في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فضلاً عن القضاء على مخزونات أسلحة الدمار الشامل. وترى الرابطة أن قوة الكيانات الإقليمية وقيمتها تكمن في شمولها وطابعها القائم على القواعد وتشديدها على تحقيق المنفعة والاحترام المتبادلين. وما زلنا ملتزمين ببذل جهودنا الجماعية لصالح مبادرات نزع السلاح الإقليمية في ضوء تزايد التحديات الأمنية المعقدة التي تواجهنا اليوم.

وترى الرابطة أن تدابير الشفافية وبناء الثقة، والتقدم المحرز في جهود نزع السلاح الإقليمي، لا غنى عنهما لتحسين البيئة الأمنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولذلك فإننا نؤكد من جديد تمسكنا بالالتزامات المنصوص عليها في معاهدات نزع

السلاح التي وقعت عليها الدول الأعضاء في الرابطة، ونقدر دور منبر الحوار الإقليمي في تيسير تنفيذ التزاماتنا على نحو متوازن.

ونكرر تأكيد التزامنا بالحفاظ على جنوب شرق آسيا منطقةً خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، على النحو المنصوص عليه في المعاهدة المتعلقة بجعل منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية – معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا – وميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، بوسائل منها خطة العمل لتعزيز تنفيذ المعاهدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢.

ونؤكد من جديد التزامنا بالتعاون مع الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو ثابت، وتكثيف الجهود الجارية التي تبذلها جميع الأطراف من أجل حل جميع المسائل المعلقة وفقا لأهداف ومبادئ المعاهدة. ونسلم أيضاً بأهمية وجود مناطق إقليمية أخرى خالية من الأسلحة النووية في النظام العالمي الحالي لعدم الانتشار، ونواصل دعم الجهود الجارية لإنشاء تلك المناطق، خاصة في الشرق الأوسط.

وتواصل الرابطة الاضطلاع بمختلف الأنشطة المتعلقة بالسلامة والأمن والضمانات في المجال النووي، بما في ذلك بناء القدرات. ونتطلع إلى إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين الرابطة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية تشجيع المزيد من التعاون بشأن المسائل المتعلقة بالسلامة والأمن والضمانات في المجال النووي، بما في ذلك بناء القدرات. ونرحب بنجاح انعقاد الاجتماع السنوي الخامس لشبكة الهيئات الرقابية المعنية بالطاقة الذرية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وخطة عملها الخمسية (٢٠١٨-٢٠٢٢) والمفاوضات الجارية بشأن الترتيبات العملية بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، تُقدر رابطة أمم جنوب شرق آسيا الإسهام الذي تقدمه مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح، ولا سيما مركز آسيا والمحيط الهادئ، والمبادرات التعاونية المشتركة مع بعض البلدان في منطقتنا، ومع الشركاء من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هذا العام. وقد نظم مركز آسيا والمحيط الهادئ حلقة عمل لدول جنوب شرق آسيا بشأن العنف المسلح والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من منظور جنساني. ومول مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة حلقة العمل المعقودة في بانكوك في الفترة من ٣ إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨.

ونرحب بالنتائج الناجحة للاجتماع السادس للجنة التوجيهية للمركز الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي عقد في بنوم بنه في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨، ونتطلع إلى مواصلة تعزيز الأمانة الدائمة للمركز. ونرحب أيضاً بالتوقيع على الاتفاق بين كمبوديا والمركز الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بشأن استضافة المركز ومنحه الامتيازات والحصانات اللازمة، يوم ٢٧ شباط/فبراير، والذي دخل حيز النفاذ في ٢٨ آذار/مارس. ولاحظنا أيضا اقتراح كمبوديا باستضافة حلقة دراسية إقليمية بشأن التفعيل الكامل والفعال للمركز بعنوان ”تعزيز الجهود الإقليمية لمعالجة المتفجرات من مخلفات الحرب من خلال نهج متكامل“ في تشرين الأول/أكتوبر.

ولاحظ الوزراء مع الارتياح التقدم الذي أحرزه المحفل الإقليمي لجنوب شرق آسيا في أداء دوره في تعزيز الحوار والتعاون السياسي والأمني، فضلا عن تعزيز بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث يصادف العام ٢٠١٨ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيسه. وقد ترأست إندونيسيا واليابان وجمهورية كوريا الاجتماع العاشر للمحفل،

المنعقد بين الدورات بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، في سيول في الفترة من ٥ إلى ٦ نيسان/أبريل.

وترى الرابطة أن وضع مبادرات ملموسة، إلى جانب بناء القدرات وكفالة الاستمرارية من خلال التعاون الإقليمي، هي أمور حاسمة في إحراز التقدم في الوفاء بالتزامات نزع السلاح. ولا تزال الرابطة ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي في هذا المسعى.

السيد سميث (بليز) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٤ في الجماعة الكاريبية المشاركة في المناقشة المواضيعية بشأن نزع السلاح والأمن الإقليميين.

لا تزال الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ملتزمة بالإسهام في صون السلم والأمن الدوليين عن طريق الوفاء بالتزاماتنا الإقليمية من خلال العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي. وباعتبار الأمن الركيزة الرابعة لعملية التكامل الإقليمي في منطقتنا، تسعى الجماعة الكاريبية إلى تنفيذ نُهج عملية مبتكرة للتعاون مع الدول الأعضاء والمؤسسات الأخرى من أجل مكافحة التهديدات الأمنية المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تواجهها المنطقة.

ولا تزال الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ملتزمة بالتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، الذي ما برح يتسبب في آثار مدمرة ودائمة على بلداننا. وقد أشارت الجماعة الكاريبية بالفعل في عام ٢٠١٧ إلى أن الأسلحة النارية مسؤولة عن ٧٥ في المائة من جرائم القتل. وبالإضافة إلى ذلك، نغتنم هذه الفرصة للتذكير، على نحو ما هو معترف به في استراتيجية مكافحة الإرهاب التي تبنتها الجماعة الكاريبية، بأن ”الاستراتيجية الفعالة لمكافحة الإرهاب يجب أن تتصدى للحد من حصول الإرهابيين والمتطرفين العنيفين على الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وما يتصل بها من سلائف“. ولدعم الجهود التي نبذلها في مواجهة هذه الآفة المعاصرة، فإن الشراكات تمثل وسيلة أساسية لتنمية القدرات وتعزيز الأطر.

وفي هذا الصدد، نعد بين شركائنا المهمين كيانات تتبع منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وستستضيف الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية ومركز الأمم المتحدة الإقليمي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ اجتماعا للسلطات الوطنية بشأن الأسلحة النارية لتيسير وتعزيز التعاون بين منطقة البحر الكاريبي والشركاء الدوليين في التصدي للاتجار بالأسلحة النارية، بما في ذلك في مجال علم المقذوفات الجنائي. وتلاحظ الجماعة الكاريبية مع التقدير نتائج المشروع المتعدد السنوات الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي من أجل زيادة تعزيز قدرة ١٤ دولة في منطقة البحر الكاريبي على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من خلال تحسين إدارة المخزونات وإجراءات تدمير الأسلحة.

كما ساعد المركز الإقليمي الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في تعزيز قدرات أكثر من ١٧٠ مسؤولاً في قطاع الأمن من بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، سانت كيتس ونيفس، وغيانا. ونتيجة لذلك، سُجلت حالة ”المطابقة“ المحتملة الأولى في الأمريكتين في شبكة الإنتربول للمعلومات الباليستية في عام ٢٠١٧، وهي حالة تخص سلاحا ناريا عُثر عليه في بليز وكان يحمل علامات أصلية منشأها غواتيمالا.

إن مشاركة المرأة والشباب في الخطاب المتعلق بنزع السلاح أمر بالغ الأهمية. ولذلك، ننوه بمبادرة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لإشراك أكثر من ٤٠٠ شاب من جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك ترينيداد وتوباغو، في وضع نحو ٢٠٠ مؤشر مجتمعي لقياس التقدم المحرز في تحقيق الغاية ١٦-٤ من أهداف التنمية

المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وننوه بعمل المركز الإقليمي مع شركائه الآخرين لتنظيم هذه الدورات التدريبية في منطقتنا، ونغتنم هذه الفرصة لكي نتوجه بالشكر إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا على ما تقدمانه من دعم في هذا الصدد.

كما أدت الشراكات إلى تعزيز وتوسيع ”نظام المعلومات المسبقة عن الركاب“ الذي تديره الجماعة الكاريبية لضمان إشراك جميع الدول الأعضاء والدول الثالثة المهتمة في هذا النظام. ويشكل هذا النظام التابع للجماعة الكاريبية النظام المتعدد الأطراف الوحيد في العالم الذي يتيح للدول التحقق من وجود شخص مثار اهتمام على متن طائرة. وقد أُنشئ نظام مماثل يُعرف باسم ”نظام المعلومات المسبقة عن البضائع“ تابع للجماعة الكاريبية لتمكين الدول الأعضاء من تصنيف الشحنات.

وبتمويل من المشروع العاشر لصندوق التنمية الأوروبي، نظمت الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية في تموز/يوليه ٢٠١٨ تدريباً في مجال الصب المزدوج للمقذوفات لسلطات إنفاذ القانون ومفتشي الأسلحة النارية في دومينيكا، سانت كيتس ونيفس، سورينام، وهايتي، وزودتهم بمعدات لهذا الغرض. واستهدفت عملية بناء القدرات هذه الدول نظراً إلى أن الدول الأعضاء الأخرى استفادت مؤخراً من تدريب ومجموعات مواد في مجال الصب المزدوج. ونتيجة لذلك، فإن جميع الدول الأعضاء أصبح بوسعها الاستفادة من خدمات نظام متكامل لتعريف القذائف.

إن الجماعة الكاريبية ملتزمة بالتنفيذ الكامل للبرنامج المشترك بين الجماعة والأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٥٤٠ بغية منع العبور أو الشحن العابر أو استيراد أو تصدير أو إعادة تصدير أو السمسرة في المواد ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن استخدامها في تصنيع الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية والمواد المتصلة بها. ونرحب بالمؤتمر الإقليمي المقبل الذي سيُعقد في الشهر القادم في بوليفيا تحت عنوان ”اغتنام الفرص والحد من المخاطر“، حيث ستتبادل الدول أفضل الممارسات بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

والهدف النهائي للجماعة الكاريبية هو تحسين أمن المواطنين من خلال تنفيذ استراتيجيتنا المتعلقة بالجريمة والأمن. بيد أن منطقتنا لا تزال تواجه التحدي المتمثل في محدودية الموارد لمواجهة مختلف القضايا الأمنية المعقدة والمتعددة الجوانب التي نجابهها. ونلتمس بناء شراكات مجدية ومفيدة بصورة متبادلة فيما نسعى إلى زيادة كفاءتنا المؤسسية وقدرتنا البشرية على معالجة المسائل الإقليمية والعالمية المعقدة التي نجابهها. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر سائر شركاءنا من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني الذين يساهمون بالموارد المالية والتقنية وغيرها من الموارد التي تحتاج إليها المنطقة بغية تحقيق أهدافنا الاستراتيجية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة فلادوليسكو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وألبانيا، فضلاً عن جمهورية مولدوفا.

دخلت الحرب في سورية عامها الثامن من العنف المستمر واسع النطاق، مع تفشي الانتهاكات المستمرة والوحشية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية من جانب النظام السوري ومن جانب داعش. ويجب علينا جميعاً أن نتذكر أن النظام السوري يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحالة الإنسانية الكارثية في البلد ومعاناة الشعب السوري.

يؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري. ولا سبيل لتحقيق السلام لسورية وشعبها سوى التوصل لحل سياسي يتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وندين بأشد العبارات جميع الهجمات، المتعمدة والعشوائية على السكان المدنيين والهياكل الأساسية المدنية – المستشفيات والمدارس – التي تتعارض مع القانون الدولي الإنساني. ونشدد على أن القانون الدولي الإنساني منطبق وملزم فيما يتعلق باستخدام جميع الأسلحة. وقد يرقى استخدام البراميل المتفجرة والقنابل العنقودية والأسلحة المحرقة في سورية إلى مرتبة جرائم الحرب.

ونكرر بأقوى العبارات إدانتنا لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب القوات المسلحة السورية فيما لا يقل عن أربع حالات – على نحو ما أكدته آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة – ومن جانب داعش في حالتين على الأقل. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب، كما أن المسؤولين عن تلك الأعمال يجب أن يخضعوا للمساءلة. وفي هذا السياق، نؤيد قرار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية مؤخرا بتعزيز قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية ووضع ترتيبات عالمية لإسناد المسؤولية عن هذا الاستخدام.

وقد فرض الاتحاد الأوروبي تدابير تقييدية إضافية ضد مسؤولين سوريين كبار وعلماء من سورية لدورهم في تطوير واستخدام الأسلحة الكيميائية. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، اعتمد وزراء خارجية بلدان الاتحاد الأوروبي نظاماً جديداً من التدابير التقييدية للتصدي لاستخدام الأسلحة الكيميائية وانتشارها.

ولا تزال سورية غير ممتثلة فيما يتعلق باتفاق تطبيق الضمانات الخاص بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويأسف الاتحاد الأوروبي لعدم التزام سورية بحل جميع القضايا المعلقة بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويدعو سورية إلى التوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي دون تأخير.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود الدبلوماسية الجارية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي أسهمت في تخفيف التوترات. ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اغتنام هذه الفرصة التاريخية والانخراط بجدية في المفاوضات اللاحقة بهدف تحقيق السلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية. ومن الضروري أن تسلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمصداقية طريقا يؤدي إلى نزع السلاح النووي بصورة كاملة وقابلة للتحقق وعلى نحو لا رجعة فيه، والتخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل الأخرى لديها. وسنواصل الإنفاذ الصارم للجزاءات الحالية إلى أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي، وندعو جميع الدول إلى أن تحذو حذونا.

ونهيب بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تحافظ على وقفها المعلن لإجراء تجارب الأسلحة النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية وأن تمتثل من دون تأخير لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن المتعددة، بما في ذلك التعجيل بالعودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها دون إبطاء.

نشير إلى أن خطة العمل الشاملة المشتركة عنصر أساسي من عناصر الهيكل العالمي لعدم الانتشار وإنجاز مهم للدبلوماسية المتعددة الأطراف، وهي الخطة التي أيدها مجلس الأمن (القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)). وفي هذا السياق، فإن الاتحاد الأوروبي يعرب عن أسفه البالغ إزاء انسحاب الولايات المتحدة من الخطة. وكما أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن إيران

تواصل تنفيذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي ويجب أن تستمر في القيام بذلك.

وإلى جانب تنفيذ إيران لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي، يشكل رفع الجزاءات جزءا أساسياً من خطة العمل الشاملة المشتركة. والعمل جار لتشكيل كيان قانوني لتمكين الشركات الأوروبية من مواصلة التجارة المشروعة مع إيران، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). ندعو إيران إلى القيام بدور بنّاء في المنطقة وعدم القيام بأي أنشطة تتعلق بالقذائف التسيارية تتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ووقف عمليات نقل الأسلحة المحظورة بموجب قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

إن انتشار القذائف التسيارية، وبخاصة القذائف القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل، عامل مزعزع للاستقرار في العديد من المناطق. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق بشكل خاص إزاء السعي إلى حيازة القذائف التسيارية، ليس فقط من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران، وإنما سورية أيضًا. إن تقيد جميع الدول بمدونة لاهاي لقواعد السلوك سيبني الثقة ويشجع على ضبط النفس ويُوجِد المزيد من الاستقرار والأمن للجميع.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا ً تأييده الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط. ونعتبر قرار عام ١٩٩٥ بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ساري المفعول إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته، ونؤيد بقوة نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط. ولا نزال نرى أن الحوار وبناء الثقة بين جميع أصحاب المصلحة هو السبيل المستدام الوحيد نحو عقد مؤتمر مجد تحضره جميع دول الشرق الأوسط على أساس ترتيبات تتوصل إليها هذه الدول بحرية. ونواصل دعوة جميع الدول في المنطقة، التي لم تفعل ذلك بعد، إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

ويقر الاتحاد الأوروبي بما للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من مصلحة مشروعة في أن تحصل من الدول الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات أمنية صريحة وملزمة قانوناً في إطار الترتيبات الأمنية الملزمة والمتفق عليها. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعادة تأكيد ضمانات الأمن القائمة، وإلى التوقيع والتصديق على البروتوكولات ذات الصلة لمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

يستند النظام الأمني الأوروبي على مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وحرمة الحدود والتسوية السلمية للمنازعات وحرية البلدان في تقرير مصيرها. ولسوء الحظ، لم يحترم الجميع تلك المبادئ الأساسية الثابتة للأمن الأوروبي.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أن روسيا قد تعهدت تحديداً بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سيادة أوكرانيا أو سلامتها الإقليمية بموجب مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ بشأن الضمانات الأمنية. وندعو روسيا إلى الوفاء بالتزامها.

إن دعم الاتحاد الأوروبي لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً دعم لا يتزعزع. وما زلنا ندين الضم غير الشرعي للقرم وسيفاستوبول ولن نعترف به. وفي ظل عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقات مينسك، وافق قادة الاتحاد الأوروبي، في حزيران/يونيو ٢٠١٨، على تمديد الجزاءات الاقتصادية التي تستهدف قطاعات معينة من الاقتصاد الروسي. وعلاوةَ على ذلك، تم توسيع قائمتنا الخاصة بحظر التأشيرات. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء استمرار

القتال والخسائر في الأرواح في شرقي أوكرانيا، وكذلك إزاء تواتر المعلومات عن وجود عتاد عسكري وأفراد عسكريين من روسيا في المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون. وما زلنا ندعو جميع الأطراف إلى الإسراع بالتنفيذ الكامل لترتيبات مينسك والوفاء بالتزاماتها كاملة من أجل التوصل إلى حل سياسي مستدام.

إننا نشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العمل بنشاط من أجل حل مشاكل عدم الاستقرار وانعدام الأمن الإقليميين وحالات النزاع التي غالباً ما تكون سبباً لبرامج التسلح. ويدعم الاتحاد الأوروبي بقوة إنشاء تدابير بناء الثقة والأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي كأداة مهمة لبناء الثقة، وتعزيز الشفافية، وإمكانية التنبؤ في المجال العسكري، وتجنب النزاع، والحفاظ على الاستقرار.

لقد استفادت البلدان الأوروبية كثيراً من تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما التعهدات الواردة في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ووثيقة فيينا، ومعاهدة السماوات المفتوحة، ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن مخزونات الذخيرة التقليدية، ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية – العسكرية للأمن. ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل لتلك التعهدات.

ويدعم الاتحاد الأوروبي أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والسلامة والأمن الكيميائيين في أوكرانيا، وكذلك ضد الاتجار غير المشروع والتكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتخزين الذخيرة التقليدية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجورجيا.

وسيوضع النص الكامل لبيان الاتحاد الأوروبي على بوابة الخدمة الموفرة للورق PaperSmart.

السيد كاريو غوميس (باراغواي) (*تكلم بالإسبانية*): يشكل تقويض مبادرات نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الإقليمي تهديداً للسلم والأمن العالميين. وتدعو باراغواي دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى زيادة جهودها لمواجهة التحديات المشتركة في المنطقة؛ وتوجيه جهودها الاقتصادية والفكرية المباشرة وغيرها نحو الأغراض السلمية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، وعدم تشجيع سباقات التسلح التي تفاقم خطر المواجهة المسلحة في المنطقة.

إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وندعو إلى تنشيط دعوة منطقتنا إلى تعزيز السلام ونزع السلاح وعدم الانتشار، وإلى أدنى مستوى ممكن من الأسلحة والقوات العسكرية. ونذكر بقيمة المشاركة المتساوية للنساء في عمليات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة في المنطقة.

وتحيي باراغواي وتقدر عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الدول الأمريكية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسوق الجنوبية المشتركة، في تعزيز التعاون الدولي والعلاقات الودية بين الدول، لا سيما لتبادل المعلومات والتجارب المتعلقة باعتماد المعايير والآليات المشتركة، ولتدريب الموارد البشرية، ولرصد صنع الأسلحة والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها وتسجيلها، وكذلك للمكافحة الشاملة لجوانبها غير القانونية، والجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب.

كما يشكر وفد باراغواي المجتمع المدني والعالم الأكاديمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ويؤكد على أهمية أصواتها في الدعوة إلى نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

السيد حسن (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال الشرق الأوسط واحداً من أكثر المناطق المضطربة في العالم. ولا تزال

الحالة تزداد سوءاً مع الانتشار غير المسبوق للنزاعات والحروب بالوكالة والإرهاب والعنف الطائفي.

تنص الفقرة الثانية من ديباجة الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والتي اعتمدتها الجمعية بتوافق الآراء في عام ١٩٧٨، على أن ”نزع السلاح والحد من الأسلحة ... ضروريان ... لتعزيز السلام والأمن الدوليين“ (القرار S-10/2). وتنص الوثيقة نفسها، في الفقرة ١٣، على أنه

> ”لا يمكن بناء السلام والأمن الدوليين الدائمين على تراكم الأسلحة. .. ولا يمكن أن يستمر ذلك من خلال توازن الردع غير المستقر أو مذاهب التفوق الاستراتيجي. ولا يمكن تحقيق سلام حقيقي ودائم إلا من خلال التنفيذ الفعال للنظام الأمني المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والتخفيض السريع والكبير للأسلحة والقوات المسلحة“ (المرجع نفسه).

واليوم، في عام ٢٠١٨، لا يزال البعض يجادل بأن السلام والأمن يمكن تحقيقهما في الشرق الأوسط من خلال الردع وتراكم الأسلحة بدلاً من المشاركة في إنشاء هيكل أمني عادل يحقق الأمن الجماعي بطريقة تعاونية لجميع الدول وشعوب المنطقة.

لقد كان من الممكن للخطوات الجادة نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أن تنقذ العالم والمنطقة من الحوادث الأخيرة المتمثلة في الاستخدام الفعلي لأسلحة الدمار الشامل والعديد من حوادث العدوان العسكري غير المشروع، وكذلك الانشغالات المزمنة الخاصة بكل بلد بشأن الانتشار.

وشاركت مصر، بالإضافة إلى التزامها بتحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط، بشكل بناء في كل الجهود الدولية الرامية إلى معالجة التحديات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار في المنطقة. واستناداً إلى تجاربنا السابقة فيما يتعلق بالعديد من المحاولات الفاشلة، نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الأمم المتحدة تمثل المكان المناسب لدول المنطقة لوضع والتفاوض بشأن هذا الهيكل الخاص بالأمن وتحديد الأسلحة، الذي من شأنه أن يفضي إلى سلام دائم.

لقد أوقفت المحاولات السابقة لبدء هذه المفاوضات بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب أولئك الذين يستمرون عن عمد في تجاهل حدة تدهور الأحوال الأمنية في المنطقة، وحتمية حدوث المزيد من العواقب الكارثية. وتشهد المنطقة بالفعل فصلاً جديداً من سباق التسلح المثير للقلق البالغ. ولا يمكن أن نستمر في مراقبة الموقف وأيدينا مقيدة.

ونحث جميع الدول الأعضاء على دعم المبادرات ذات الصلة والوفاء بالاتفاقات السابقة والتعهدات القاطعة. وإهدار فرصة أخرى للمشاركة في عملية حوار بنّاء وشامل للجميع قائم على توافق الآراء لا يعني سوى الدعوة إلى استمرار العنف والفوضى وسباقات التسلح.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تستند الدول في قراراتها بشأن الردع والدفاع إلى تصوراتها للبيئة الأمنية. وتجسد مبادرة الولايات المتحدة بشأن تهيئة الظروف المواتية لنزع السلاح النووي هذا الواقع من خلال الاعتراف بأن الحد من التوترات الإقليمية والنزاعات سيسهم في تهيئة الظروف المفضية إلى إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي. وأود أن أقدم بعض الأمثلة.

ففي شرق آسيا، بدأ التقدم في تغيير البيئة الأمنية الإقليمية، وإن كان لا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل. وفي العام الماضي في هذا الوقت، كان إطلاق كوريا الشمالية للصواريخ غير القانونية، وغير المعلنة والمزعزعة للاستقرار وتجربتها النووية السادسة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، التي مثلت تهديداً خطيراً للمجتمع الدولي، في صدارة اهتماماتنا. إننا نجتمع هذا

العام في سياق التعاون بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية الذي يرمي إلى حث كوريا الشمالية على التمسك بتعهداتها بإتمام نزع السلاح النووي. ولا يزال هدف الولايات المتحدة هو التحقق بصورة نهائية وكاملة وعلى نحو يمكن التحقق منه من نزع الأسلحة النووية في كوريا الشمالية، وأي تخفيف سابق لأوانه للضغوط الدبلوماسية أو الاقتصادية من شأنه أن يقلل من فرص تحقيق هذا الهدف. ويمكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نهاية المطاف التمتع بالأمن والرخاء الذي تسعى إليه من خلال الوفاء بالتزاماتها الرامية إلى القضاء على برامجها الخاصة بالقذائف النووية والتسيارية بموجب قرارات مجلس الأمن.

وتواصل الصين استثمار موارد كبيرة في الحفاظ على قوتها النووية وتحديثها. وتسعى الصين إلى امتلاك جيل جديد من نظم إيصال الأسلحة النووية، إذ تسعى إلى إنشاء ثالوث نووي، بما في ذلك قذائف الجيل التالي، وقاذفة قنابل متخفية استراتيجية طويلة المدى. وتتوافق هذه التطورات مع ضخ استثمارات قوية لتحديث القوات العسكرية التقليدية والقوات المساندة في الصين. ولا يزال التحديث العسكري في الصين يركز بشكل رئيسي على تجريد الولايات المتحدة من مزاياها التشغيلية والتكنولوجية الأساسية من أجل إخضاع حلفاء وشركاء الولايات المتحدة وترسيخ هيمنة الصين في نهاية المطاف على جميع أنحاء المنطقة. ويهدد افتقار الصين للشفافية فيما يتعلق بنطاق وحجم برنامجها التحديثي بزعزعة استقرار المنطقة، ويهدد، مقروناً بالإجراءات الحازمة بشكل متزايد على الصعيد الإقليمي، بتقويض الاستقرار الإقليمي وتسميم الأجواء فيما يتعلق بتحقيق التقدم في نزع السلاح النووي.

إن تخفيض الخطر النووي في آسيا – وهي موطن لدول متعددة حائزة للأسلحة النووية – أمر بالغ الأهمية للسلامة والأمن في المنطقة والعالم. وتحث الولايات المتحدة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى ممارسة ضبط النفس فيما يتعلق بقدرات الأسلحة النووية والقذائف، وتشجع الجهود الرامية إلى تعزيز بناء الثقة وتثبيط الإجراءات المزعزعة للاستقرار.

لا تزال منطقة الشرق الأوسط أيضاً منطقة تستمر فيها التحديات الأمنية الخطيرة. وخطة العمل الشاملة المشتركة لم تضعنا على الطريق لمعالجة سلوك إيران الضار ولم تضع قدرات الأسلحة النووية بعيداً عن متناولها بصورة دائمة. لقد فشلت النظرية القائلة بأن خطة العمل الشاملة المشتركة سوف تسهم بشكل إيجابي في السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وفي الواقع، فإن النظام الإيراني استخدم الفوائد الاقتصادية التي تلقاها في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة لتمويل أنشطته المزعزعة للاستقرار في سوريا، واليمن، والعراق وأماكن أخرى.

لقد أوضح الرئيس ترامب أن الولايات المتحدة مستعدة للتفاوض على صفقة جديدة وأفضل تعالج شواغلنا بشكل شامل وتدمج إيران دمجاً تاماً من الناحيتين السياسية والاقتصادية في المجتمع الدولي شريطة أن تكون إيران مستعدة لتغيير سلوكها، وأن تتخذ الخطوات الدائمة التي تثبت أن برنامجها النووي سيظل سلمياً حصراً إلى الأبد. وفي غضون ذلك، يجب على إيران أن تمتثل لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات وأن تتعاون تعاوناً تاماً مع جميع الطلبات المقدمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحصول على المعلومات وتيسير الوصول لأغراض التفتيش. ويجب أيضاً أن يعالج أي اتفاق تطوير إيران للقذائف وانتشارها، ودواعي القلق الطويلة الأمد المتعلقة بحقوق الإنسان، وامتثال إيران لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، ودعمها للإرهاب، وأخذ الرهائن، وزعزعة استقرار جيرانها، لكي يقود فعلاً إلى السلام والأمن في المنطقة.

ويشكل انتهاك سورية المستمر لالتزاماتها الدولية تهديداً خطيراً ومزعزعاً للاستقرار في المنطقة والعالم. وبعد مرور سبع سنوات من إثبات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية عدم امتثال سورية، لاتفاق الضمانات الخاص لديها لبناء

مفاعلات إنتاج البلوتونيوم غير المعلنة في دير الزور، لا تزال سورية ترفض التعاون مع تحقيقات الوكالة. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكاً واضحاً لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ويقوّض المعيار العالمي الطويل الأمد ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. يتطلب الأمن الامتثال للاتفاقات والالتزامات الدولية، ولجميع الدول مصلحة في امتثال سورية لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

وتواصل الولايات المتحدة دعم الهدف المتمثل في جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، إلى جانب السلام الإقليمي الشامل والدائم. ومع ذلك، لا نزال على اقتناع أن ترتيبات وطرائق التفاوض بشأن هذه المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل ينبغي أن تكون متفق عليها فيما بين جميع دول الإقليم ولا تفرض من الخارج، تمشياً مع الممارسة الدولية فيما يتعلق بهذه المناطق. وينبغي أن يصدق ذلك على كل مرحلة من المراحل، وليس فقط على اختتام المفاوضات. وعليه، فإننا نرفض بشدة الجهود التي تبذلها مجموعة الدول العربية لاستخدام هذا المحفل لإملاء شروط وطرائق السعي إلى إنشاء هذه المنطقة من خلال المقترحات باهظة التكلفة ذات الدوافع السياسية التي لا تحظى بالدعم بتوافق الآراء في المنطقة. وإذا قررت مجموعة الدول العربية المضي قدماً في مشروع قرارها غير البناء، فإننا نحث جميع الدول إلى الانضمام إلينا في التصويت مُعارضين له. وتقف الولايات المتحدة على استعداد لدعم أي مقترحات إقليمية تحظى بالدعم بتوافق الآراء فيما بين جميع الدول في الإقليم وتقوم على الحوار المباشر والشامل للجميع.

كما تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء الإجراءات التي اتخذتها روسيا، التي تهدف إلى تقويض الأمن في أوروبا والتي تجعل إحراز تقدم بشأن نزع السلاح أقل احتمالاً. يمثل انتهاك روسيا لالتزاماتها بموجب المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى، وأعمالها غير المشروعة المزعزعة للاستقرار في أوكرانيا، ودفاعها الشائن عن استخدام النظام السوري المتكرر للأسلحة الكيميائية، وأعمالها العدوانية في الفضاء الخارجي، شواغل طويلة الأمد لا تزال دون حل. وفي العام الماضي، استخدمت روسيا الأسلحة الكيميائية في المملكة المتحدة وبلغت بها الجرأة إلقاء اللوم على المملكة المتحدة والبلدان الأوروبية الأخرى على ذلك الهجوم.

وينبغي ألا يتوهم أحد بأن الهدف الطويل الأجل المتمثل في السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية يمكن أن يتحقق دون القيام بالعمل الشاق اللازم للتصدي للتحديات الأمنية. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلينا في تنشيط ذلك العمل من خلال المشاركة في حوار واقعي عن العالم كما هو قائم والخطوات التي يمكننا اتخاذها لإعادة تشكيله ليصبح العالم الذي نصبو إليه.

السيد سيرمبيت (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن السلاح العام وصون الأمن العالمي عمليتان مترابطتان تعتمدان على بعضهما البعض بشكل وثيق، وللنهوض بهما على الصعيد العالمي نحن بحاجة، أولاً وقبل كل شيء، إلى الجهود المخلصة التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للعمل على الصعيد الإقليمي صوب تلك الرؤى التي طالما اعتززنا بها. ومن دواعي القلق البالغ أن حالة عدم الاستقرار والتوترات المتزايدة لا تزال مستمرة في مختلف مناطق العالم، مما يضر بتحقيق أهداف نزع السلاح والأمن الإقليميين.

وشأننا شأن الوفود الأخرى، نعتقد أن الحالة في شمال شرق آسيا والشرق الأوسط، وكذلك في أجزاء أخرى من العالم، تنطوي على إمكانات كبيرة للتقلب والنزاع. لذلك

ينبغي لنا بالتأكيد إعادة الثقة السياسية والحوار المستمر الشامل إلى الشؤون الدولية لتفادي تعريض سلامة البشرية ومستقبلها للخطر. وفي هذا الصدد، نرحب بالتطورات الإيجابية في شبه الجزيرة الكورية التي تثبت مدى ملاءمة وأهمية هذا النهج. تهيب كازاخستان بجميع الدول الأعضاء دعم الاتصالات القائمة بين الأطراف المعنية من أجل تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي تجريداً كاملاً في أقرب وقت ممكن.

وفي الوقت نفسه، فإن مسألة الشرق الأوسط تتطلب اهتمامنا الفوري. وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط خطوة حيوية نحو ضمان إحلال السلام الدائم والاستقرار في المنطقة.

ويمثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أحد أكثر السبل فعالية لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، كازاخستان ملتزمة، بصفتها دولة طرفا في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، بتوحيد جهود جميع البلدان المكونة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية كوسيلة لتوسيع نطاق وإنشاء مناطق جديدة في جميع أنحاء العالم وتعزيز التعاون فيما بينها.

وفيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، تؤيد كازاخستان استمرار تنفيذ هذه الخطة بلا توان والحفاظ عليها، حيث لا نرى أي بديل لها. وقد أوفت تلك الوثيقة التاريخية المتعددة الأطراف بمهمتها الأساسية بوضعها إيران في مسار الخلو من الأسلحة النووية. وقد كان للامتثال التام لخطة العمل الشاملة المشتركة تأثير كبير على تطبيع الحالة في المنطقة وخارجها. وعلى الرغم من بعض التعقيدات المتصلة بالتزامات بعض الأطراف في الاتفاق، فإننا نأمل أن نتمكن من تحقيق التنفيذ الكامل لها.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وفرع أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي، ومراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة على إسهاماتها القيمة من أجل نزع السلاح عالمياً وتحقيق السلم والأمن الدوليين. ونود على وجه الخصوص أن نبرز تعاوننا مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ن خلال دعم أنشطته في مجال التوعية. ففي الشهر الماضي، وبمساعدة سخية من الاتحاد الأوروبي ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، استضافت مدينة نور سلطان حلقة عمل إقليمية مشتركة بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وسمحت حلقة العمل لدول منطقة آسيا والمحيط الهادئ بتبادل الأفكار والاسهام في عملية وضع معاهدة مقبلة. ويبدو أن حلقة العمل عنصر مهم في تحقيق الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

كما ندعم بنشاط المساهمة في برنامج زمالات نزع السلاح التابع لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح والمعني بتدريب الرواد الشباب ومناصري نزع السلاح. ويمثل هذا النشاط آلية مباشرة لاجتذاب الموظفين الفنيين الشبان، المتميزين بالدينامية والإبداع والقوة، وإشراكهم في العمل الجماعي المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح والأمن. وإن كازاخستان ملتزمة بالنهوض بالمسائل الإقليمية لنزع السلاح، وتعتبرها جزءا رئيسياً من بناء عالم آمن ومستقر.

السيد كافل (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد نيبال البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وتؤمن نيبال إيماناً راسخاً بأن النهجين الإقليمي والعالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار يكمل بعضها بعضاً، وينبغي تنفيذهما بصورة متزامنة. وكما ورد في خطة الأمين العام لنزع السلاح، لا بد من تشجيع تعاون وحوار جديدين، لا سيما على الصعيد الإقليمي، من أجل الحد من الإنفاق العسكري وبناء الثقة.

ويؤمن وفد بلدي أيضاً بأن النساء والشباب والوكالات غير الحكومية شركاء ذوو أهمية للآليات الإقليمية لنزع السلاح. وهذه عوامل التغيير الحقيقي، ولها القدرة على التأثير على صانعي السياسات الحكوميين. وتشجع نيبال المراكز الإقليمية على إقامة شراكة هادفة معها.

إن المسار الرسمي لنزع السلاح وعدم الانتشار ينبغي أن يكمله مسار ثان من الأدوات من أجل وضع تدابير إبداعية لبناء الثقة.

والتثقيف في مجال نزع السلاح يساعد على تغيير المواقف الأساسية للناس وصانعي السياسات فيما يتعلق بالسلام والأمن. ولذلك ينبغي تشجيع هذه المراكز على نشر المعلومات ووضع الوحدات التعليمية للفئات العمرية المختلفة. وفي هذا الصدد، وبدعم من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، أعدت حكومة نيبال محتوى للكتب المدرسية للتوعية بالسلام ونزع السلاح لأغراض الصفوف من الثامن إلى العاشر. وينبغي مواصلة تعزيز هذه المراكز الإقليمية وتزويدها بالموارد وتطويرها، باعتبارها مصادر لأفضل الممارسات المتصلة بالجهود الإقليمية لنزع السلاح. وبالمثل، يمكن للمراكز الإقليمية أن تتبادل الممارسات الرشيدة والدروس المستفادة فيما بينها، وهي ممارسات ودروس يمكنها محاكاتها في السياق الجغرافي الخاص بكل مركز.

وما فتئت نيبال، منذ أواخر الثمانينات تنظم الاجتماعات الإقليمية والحوار في إطار عملية كاتماندو، بالشراكة مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. وتؤكد نيبال من جديد أهمية هذه الحوارات الإقليمية لتعزيز التفاهم والتعاون وبناء الثقة في المنطقة وخارجها. وتشكر نيبال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ على ما يقدمه من دعم للدول الأعضاء في المنطقة لبناء قدراتها وتنفيذ برامج العمل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. ويشجع وفد بلدي الدول الأعضاء في المنطقة على تحديد مجالات اهتمامها والعمل مع المركز في المستقبل.

ونقر أيضا بإسهام المركز الإقليمي في مساعي تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك في تشجيع مشاركة المرأة والشباب، بما في ذلك من خلال الجامعات والمدارس، في أنشطة المركز في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويثني وفد بلدي أيضاً على مركز الأمم المتحدة الاقليمي لتنظيم أنشطة التوعية التي تركز على الشباب احتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة لتشغيله الفعلي من كاتماندو.

وتعرب نيبال عن تقديرها لتقرير الأمين العام المتضمن في الوثيقة A/73/126، الذي يقدم لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلع بها مركز الأمم المتحدة الاقليمي في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وتكرر نيبال أيضاً دعوة الأمين العام للبلدان والمنظمات غير الحكومية في المنطقة وخارجها إلى تقديم المساهمات الطوعية إلى المركز الإقليمي لكفالة استدامة أنشطته وعملياته وفقاً للتكليف الصادر له عن الجمعية العامة.

وقد قدمت نيبال، بوصفها البلد المضيف للمركز الإقليمي، مشروع قرار بشأن المركز يرد في الوثيقة A/C.1/73/L.38، لكي تنظر فيه اللجنة الأولى. ونحن على ثقة من الحصول على التأييد القيّم من جميع الوفود بغية اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، أسوة بالسنوات السابقة.

السيد هوانغ (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به في وقت سابق مراقب الاتحاد الأوروبي. وسأضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

البعد الإقليمي لأعمال اللجنة الأولى مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى وفد بلدي. وعلى الصعيد الإقليمي، يجب أن يعمل الخصوم السابقون معاً لبناء جوار على أساس السلام.

وهذه هي أفضل الممارسات الطموحة التي يمكن أن تلهم العمل الذي نقوم بها في الأمم المتحدة وفي إطار اتفاقيات نزع السلاح ذات النطاق العالمي.

والاتحاد الأوروبي خير مثال على ذلك، فقد نجح في استخلاص دروس الماضي المؤلم لبناء سلام دائم عن طريق ابتكار سبيل جديد لإدارة خلافاتنا. وهو سبيل يمتد إلى البلدان الثالثة من خلال سياسة الجوار والتعاون ويتيح لشركاء الاتحاد الأوروبي الاستفادة من تلك التجربة. فعلى سبيل المثال، تشارك فرنسا بنشاط في برنامج المساعدة التابع للاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى تعزيز دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ والتعجيل بعالميتها، فضلاً عن تنفيذها بصورة فعالة. وفي هذا الإطار، نظمت فرنسا حلقات عمل وزيارات دراسية وأنشطة أخرى ذات صلة في بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وسيراليون والفلبين والكاميرون وكوت ديفوار ونيجيريا.

إن تعبئة المجتمع الدولي ضد التهديد الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مثال جيد على التكامل بين المبادرات العالمية والإقليمية. وعلى الصعيد العالمي، يوفر برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إطاراً عاماً لمكافحة الاتجار بتلك الأسلحة ويشجع بقوة على التعاون على جميع المستويات. وفرنسا، بصفتها رئيسة المؤتمر الثالث لاستعراض برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ٢٠١٨، أثبتت التزامها الكامل في هذا المجال.

وعلى الصعيد الإقليمي، يكتسي التعاون في مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أهمية أساسية، بالنظر إلى طابعها العابر للحدود إلى حد كبير. وكذلك تشارك فرنسا مشاركة نشطة جداً في هذا المجال، على سبيل المثال، من خلال الإجراءات المتخذة في منطقة الساحل والصحراء لمكافحة العديد من حوادث الاتجار عبر الحدود، وأولاً وقبل كل شيء، مكافحة الاتجار في الأسلحة والذخائر والمتفجرات. وقد أدت عملية سيرفال إلى ضبط ٢٠٠ طن من الأسلحة والذخيرة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. ومنذ ذلك الحين، واصلت عملية بارخان الاستيلاء على عدة أطنان من الأسلحة والذخائر في كل عام، مما يسهم في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ويعرقل تدفق الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية.

وهذه الأنشطة أبعد من أن تكون المبادرات الفرنسية الوحيدة على الصعيد الإقليمي. ويمكننا أيضاً أن نشير إلى استعراض استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتشجيع الممارسات الرشيدة فيما يتعلق بتلك الأسلحة.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، تقدم فرنسا الدعم إلى مركز تطوير الأعمال المتعلقة بالألغام في مرحلة ما بعد النزاع وإجراءات التطهير في أويدا ببنن. وهذا ترتيب إقليمي، يساعد شركاءنا الأفارقة على بناء القدرة على تقييم وتنظيم وإدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة.

وعلى مستوى القارة الأوروبية، تدعم فرنسا، شأنها شأن سائر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تنفيذ تدابير للشفافية وبناء الثقة في المجال العسكري، تتكيف مع موقعها الجغرافي – الاستراتيجي. ونشارك بنشاط فيما يسمى بالحوار المنظم سعياً إلى تعزيز هذه التدابير في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد مكنت معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا من تدمير الكثير من المعدات. وبلدي لن يقبل بأن يرى المعاهدة تتلاشى ويدعو الأطراف إلى تهيئة الظروف للعودة إلى التنفيذ التام والكامل لها.

كما نعرب عن قلقنا إزاء أوجه التفاوت في تنفيذ معاهدة السماوات المفتوحة وندعو الدول الأطراف إلى إيجاد حلول

بحسن نية للتغلب على هذه العقبات لأن المعاهدة إحدى ركائز هيكل الأمن الأوروبي. وتمثل وثيقة فيينا، بدورها، صكاً لبناء الثقة والشفافية والحد من المخاطر. ويسعى وفد بلدي، إلى جانب جميع البلدان المعنية، إلى تعزيز وتحديث النص بغية مواءمته مع التغيرات في المذاهب العسكرية والمعدات.

وثمة توافق في الآراء داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول الصكوك الأخرى، لا سيما تلك التي تتصدى لانتشار أسلحة الدمار الشامل أو التهديدات المتداخلة – الأمن السيبراني وإدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. ويعكف شركاء منظمة الأمن والتعاون في آسيا والبحر الأبيض المتوسط على دراستها عن كثب بوصفها أفضل الممارسات التي يمكن أن تتلاءم مع البيئة الإقليمية الخاصة بهم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر لعرض مشروع القرار A/C.1/73/L.30.

السيد خالدي (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد الجزائر البيان الذي أُدلي به في وقت سابق بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز والبيان الذي سيُدلى به لاحقا بالنيابة عن جامعة الدول العربية. وبالنظر إلى الأهمية الخاصة لنزع السلاح والأمن الإقليميين، يود وفد بلدي أن يضيف الملاحظات التالية:

لا تزال الجزائر ملتزمة التزاماً كاملاً بتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي باعتبارهما جزءا لا يتجزأ من المبدأ التوجيهي الراسخ الذي لا يزال يغذي سياستها الخارجية على المسرح العالمي. ولهذا السبب، فإن الجزائر نصير قوي للحوار والتعاون والتضامن داخل الإطار التقليدي لعضويتها في الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، يود بلدي مرة أخرى أن يبرز أهمية معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، وهي صك تاريخي لا شك في أن تنفيذه بشكل كامل وسليم سيعزز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومع ذلك، لا تزال الجزائر تشعر بقلق عميق لأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية لا يزال بعيد المنال في الشرق الأوسط. وإزاء هذه الخلفية، قدمت مجموعة الدول العربية مشروع القرار A/C.1/73/L.22 المتعلق بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط على أساس ترتيبات متفق عليها بين الأطراف.

وفي مواجهة تدهور الحالة الأمنية في بيئتها المجاورة، حذرت الجزائر المجتمع الدولي مرارا وتكرارا من المخاطر المرتبطة بالانتشار غير المنظم والمنفلت لجميع أنواع الأسلحة التقليدية في مناطق شمال أفريقيا والساحل وحوض البحر الأبيض المتوسط. وفي الواقع، تلتزم الجزائر التزاماً عميقاً بتوطيد الاستقرار والأمن خارج حدودها من خلال العمل بشكل وثيق مع البلدان المجاورة الأخرى من أجل مستقبل أفضل لجميع شعوب المنطقة. وفي هذا الصدد، لا يزال بلدي مقتنعا اقتناعاً راسخاً بأن التوصل إلى حل سياسي عن طريق الحوار الشامل والمصالحة الوطنية بين جميع الليبيين هو السبيل الوحيد لتسوية الأزمة في ليبيا. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى بذل كل ما يلزم من الجهود السياسية والدبلوماسية بهدف دعم وتشجيع وتعزيز حل وطني شامل للجميع في ليبيا.

وبالنسبة إلى الحالة في مالي، فإن اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر لا يزال الإطار المرجعي الوحيد للحكومة وغيرها من الأطراف المالية والمجتمع الدولي. ويلتزم بلدي التزاماً قوياً بكفالة تنفيذ الاتفاق على النحو الواجب، وبالتالي يواصل القيام بدور رئيسي في هذا الصدد من خلال ترؤس لجنة المتابعة والرصد.

ويرحب الوفد الجزائري بتقرير الأمين العام المعنون ”تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط“ (A/73/94)، الذي يتضمن منظورات الدول الأعضاء بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الأمن والتعاون في المنطقة. وأود أن أغتنم

هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء التي تسهم في تنفيذ القرار ٦٩/٧٢.

وفي ضوء سياسة حوض البحر الأبيض المتوسط التي وضعناها من خلال مبادئ التعاون وحسن الجوار والاحترام المتبادل، يُشرف الجزائر، على غرار السنوات السابقة، أن تقدم إلى اللجنة الأولى والجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين مشروع القرار A/C.1/73/L.30، في إطار البند ١٠٦ من جدول الأعمال، المعنون ”تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط“. وفي هذا الصدد، يعول الوفد الجزائري ومقدمو مشروع القرار على دعم جميع الدول الأعضاء لاعتماد هذا النص بتوافق الآراء.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان لعرض مشاريع القرارات، A/C.1/73/L.5، A/C.1/73/L.6و، و A/C.1/73/L.7.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أدركت الجمعية العامة منذ وقت طويل أن السلام والأمن العالميين يتوقفان إلى حد كبير على تحقيق الاستقرار على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وبالنظر إلى العلاقة التي لا تنفصم بين الاستقرار الإقليمي والسلام الدولي، فإن ميثاق الأمم المتحدة يقر بالترتيبات الإقليمية لضمان السلام والأمن العالميين وينص عليها. وخلال حقبة ما بعد الحرب الباردة، برزت معظم التهديدات للسلام والأمن بشكل رئيسي بين الدول الواقعة في المنطقة نفسها أو الواقعة في المنطقة دون الإقليمية. ولذلك فإن الجهود الدولية والثنائية الرامية إلى نزع السلاح وتحديد الأسلحة تكملها النُهج الإقليمية وتعززها من أجل تحقيق تلك الغاية.

وقد أكدت الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح وقرارات هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح واللجنة الأولى وشددت بصورة متكررة على أهمية اتباع نُهج إقليمية وعالمية بصورة متزامنة، بما في ذلك إبرام اتفاقات في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وقد أقر المجتمع الدولي من خلال هذه الآليات وهذا الإطار المعياري بوجود أداتين معروفتين جيداً ومجربتين – تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة – لا سيما على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. إن الموارد التي تُنفق على الأسلحة ونظم الأسلحة يمكن أن تُخصّص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولحماية البيئة لصالح جميع الشعوب. وقد استفادت عدة مناطق في العالم من تطبيق المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية في مجالات تحديد الأسلحة التقليدية كما وضعت تدابير مناسبة لبناء الثقة.

ومن المهم التذكير ببعض المبادئ الأساسية ذات الصلة التي وافقت عليها الأمم المتحدة، بما في ذلك المحافظة على التوازن في القدرات الدفاعية للدول عند أدنى مستوى من التسلح والقوات العسكرية والمسؤولية الخاصة للدول ذات الأهمية العسكرية والدول التي تتمتع بقدرات عسكرية أكبر عن تعزيز اتفاقات الأمن الإقليمي، والأمن غير المنقوص وتنفيذ تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة. ويجب أن تعطي الترتيبات الإقليمية لنزع السلاح والحد من الأسلحة الأولوية لمعالجة القدرات والاختلالات العسكرية الأكثر زعزعة للاستقرار في المجالين التقليدي وغير التقليدي. وفي المناطق التي تشهد توترات ومنازعات، لا بد من تحقيق توازن مستقر للقوات والأسلحة التقليدية من خلال مبادرات إقليمية تعاونية.

وقد أثبتت تدابير بناء الثقة فعاليتها على مر السنين على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، ولا سيما في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح. كما أنها ترتبط بشكل إيجابي بالسلام والأمن الدوليين. وكما أكدت قرارات الجمعية العامة والمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ينبغي أن تكون تدابير بناء الثقة على المستوى الإقليمي مصممة وفقاً لخصوصيات المنطقة وأن تبدأ بترتيبات بسيطة بشأن الشفافية والانفتاح والحد من المخاطر قبل أن تجد الدول المعنية نفسها

مؤهلة لاتخاذ مزيد من التدابير الموضوعية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

إن تدابير بناء الثقة مهمة لأنها يمكن أن تسهم في تهيئة ظروف مؤاتية للتسوية السلمية للمنازعات القائمة وفي تيسير تسوية أي حالة قد تُثير نزاعاً دولياً. ومع ذلك، لا يمكن أن تكون هذه التدابير غاية في حد ذاتها. وبدلاً من ذلك، ينبغي اتخاذها بالاقتران مع بذل جهود بحسن نية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ويمكنها أن تقدم إسهاماً كبيراً في تهيئة بيئة سياسية عالمية تفضي إلى تعزيز الاتفاقات الدولية بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة.

وتشعر باكستان بالاعتزاز، لكونها تتصدر منذ عدة سنوات المبادرات في الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح الإقليمي وتحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة. ويتجسد التعبير العملي عن التزام باكستان بتعزيز تلك الأهداف المتفق عليها عالمياً من خلال مشاريع القرارات التي تقدمها باكستان كل عام في اللجنة الأولى، التي تعالج مسائل نزع السلاح الإقليمي وتدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي وتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي كذلك. وعلى غرار السنوات السابقة، يقدم وفد باكستان مشاريع القرارات الثلاثة هذه – A/C.1/73/L.5، و A/C.1/73/L.6، و A/C.1/73/L.7– التي تعترف بأهمية النُهج الإقليمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة من أجل السلام والاستقرار الدوليين، والتكامل بين النهجين الإقليمي والعالمي. ونتطلع إلى استمرار دعم الدول الأعضاء لاعتماد مشاريع القرارات هذه هذا العام أيضاً.

السيد نوغروهو (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أُدلي بهما بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نؤكد على ما يلي:

بقدر أهمية مسؤولية الدول الحائزة للأسلحة النووية في القيام بإزالة ملموسة وعاجلة لأسلحتها النووية، تضطلع المنظمات والمجموعات الإقليمية أيضاً بدور مهم في الدفع من أجل القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل، وكذلك في تعزيز مقتضيات نزع السلاح وعدم الانتشار الأخرى. وتكمن قيمة الكيانات الإقليمية في شمولها وطابعها القائم على القواعد وتشديدها على تحقيق المنفعة والعمل المتبادلين. وتستطيع البلدان في كل منطقة أن تضطلع بدور حيوي في النهوض بالتعايش السلمي بصورة تتسق مع مبدأ الأمن غير المنقوص مع أدنى مستويات التسلح، وبعض البلدان تقوم بذلك فعلاً.

وقد قادت إندونيسيا وأسهمت في جميع التدابير المجدية التي تعزز السلم والأمن الإقليميين والعالميين، وستواصل القيام بذلك. ولا تزال إندونيسيا مصممة على القيام بدورها بفعالية لتحقيق تلك الغاية، من خلال المبادرات المحلية والآليات المختلفة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتكرر إندونيسيا تأكيد التزامها بالحفاظ على جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، على النحو المنصوص عليه في ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وندعو إلى التنفيذ التام والفعال للمعاهدة، على النحو المبين في إعلان كوالالمبور بشأن رابطة أمم جنوب شرق آسيا في أفق عام ٢٠٢٥: المضي قدماً معاً بخطى حثيثة.

ويمثل تمديد خطة عمل الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا لمدة ٥ سنوات أخرى من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٢ أمرا إيجابيا في هذا الصدد. لكن هناك حاجة أيضاً إلى استجابة أكثر إيجابية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية للتوصل إلى حلول لجميع المسائل المعلقة وفقاً لأهداف معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وتؤيد إندونيسيا أيضاً المناطق القائمة الأخرى الخالية

من الأسلحة النووية، وتدعو إلى إنشاء المزيد منها، بما في ذلك المنطقة الضرورية التي تأخر إنشاؤها في الشرق الأوسط.

وأخيراً وليس آخراً، نشكر مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح، بما في ذلك مركز آسيا والمحيط الهادئ، على عملها المهم. ولا يفوتنا أن نثني على المنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني ذات الصلة على نشاطها البالغ الأهمية من أجل التوعية بشأن إزالة الأسلحة النووية وغيرها من أولويات نزع السلاح. قد لا تكون الإرادة السياسية اللازمة متوفرة دائماً، لكن يمكن أن تنشأ فرص أفضل لإحداث التغيير المطلوب من خلال الجهود المتواصلة والتعاون الوثيق.

السيد تشيبيلاك (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لا تزال بولندا ملتزمة بالهيكل الأمني الإقليمي الحالي المستند إلى نظم تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن. غير أن البيئة الأمنية الراهنة في المنطقة تتسم، للأسف، بانعدام الثقة الناجم عن العدوان الروسي على أوكرانيا وقرار روسيا تعليق مشاركتها في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. لقد استخدمت روسيا أيضاً حق النقض ضد عملية تحديث تدابير بناء الثقة والأمن.

وترمي جهود بولندا، في هذه البيئة الصعبة المليئة بالتحديات، إلى تعزيز وتحسين الترتيبات القائمة. وقد قدمت بولندا اقتراحاً بناء لتحديث وثيقة فيينا بشأن الحد من مخاطر الحوادث الضارة أو الخطيرة ذات الطابع العسكري. كذلك قدمت بولندا ١٠ مقترحات لتحديث وثيقة فيينا، بما في ذلك عن طريق خفض عتبات الإخطار المسبق والرصد، وتحسين خيارات التحقق فيما يتعلق بزيارات التقييم، وبدء العمل بأنظمة جديدة بشأن ما يسمى بالمناورات العاجلة. وعلاوةً على ذلك، وسعياً إلى معالجة مسألة زيادة النشاط العسكري في المنطقة، أطلقت بولندا في عام ٢٠١٧ مبادرة الإبلاغ الطوعي بشأن التدريبات العسكرية في منتدى التعاون الأمني التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب الفصل العاشر من وثيقة فيينا، أبرمت بولندا اتفاقين ثنائيين بشأن الشفافية العسكرية مع جارتيها أوكرانيا وبيلاروس. ولزيادة الشفافية والثقة، تجري زيارات تفتيش متبادلة سنوياً على قدم المساواة.

لم تدخر بولندا جهداً للمشاركة في عملية الحوار المنظم داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونأمل أن تسهم هذه العملية في إعادة الثقة والتفاهم المتبادل إلى نصابهما في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على الرغم من أن النتائج لم تظهر بعد. ويمكن بالتالي أن ينظر إلى الحوار المنظم باعتباره تدبيرا لبناء الثقة.

إن العدوان على أوكرانيا يقوض المبادئ والالتزامات الأساسية للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلاً عن الأمن الجماعي. وتنتهك السياسة الحالية لروسيا تماماً الالتزام بعدم تغيير الحدود عن طريق استخدام القوة العسكرية. وتنتهك مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة، أو استعمالها، وتتعارض مع الالتزام بأن لكل دولة الحق في تحديد نظامها السياسي والاقتصادي وترتيباتها الأمنية.

وتتطلب التسوية السلمية لهذا النزاع المشاركة البناءة من جميع الأطراف والتنفيذ التام لترتيبات مينسك. وتدعم بولندا بقوة الجهود المبذولة عبر صيغة نورماندي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك فريق الاتصال الثلاثي. ونحن أحد أكبر المانحين لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، ونوفر ٤١ مراقباً وخبيراً.

يكتسي النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية وتكديسها وإساءة استعمالها أهمية خاصة في سياق الأمن الإقليمي. وتبين الحالة في أوكرانيا الكيفية التي لا تزعزع بها هذه الأنشطة استقرار المنطقة فحسب، بل تؤثر على أمن أوروبا قاطبة. وينبغي ألا ندخر جهداً في مساعدة بلدان مثل أوكرانيا لمنع ومكافحة

هذا الاتجار غير المشروع. ومن بين السبل للقيام بذلك تطبيق ضوابط أكثر صرامة. لقد أُنشئ نظام مراقبة صادرات الأسلحة البولندي وطُور على مر السنين ليكون متسقاً مع سياسة الاتحاد الأوروبي وليلبي معظم المعايير المتقدمة. وينبغي أيضاً تشجيع مواصلة تعزيز صكوك مثل معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتعزيز تنفيذها على الصعيد الإقليمي.

وغالباً ما تواجه الدول المتأثرة بالنزاع التحدي المتمثل في استمرار انعدام الأمن بسبب التلوث الناجم عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والذخائر غير المنفجرة. ويعيق قدرة هذه الدول على القيام بإجراءات فعالة للتطهير من الألغام في كثير من الأحيان عدم سيطرة سلطات الدولة على الإقليم المعني. وبولندا مصممة على تحقيق أهداف اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، وعلى تعزيز إضفاء الطابع العالمي عليها وتنفيذها تنفيذاً كاملاً. وتواصل وزارة الخارجية البولندية تقديم الدعم المالي إلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام والحد من مخاطرها في غزة.

ونرى أن من مصلحتنا المشتركة تكمن في تحقيق استقرار الحالة في الشرق الأوسط وتخفيف حدة التوترات في المنطقة، والأهم من ذلك، منع استمرار انتشار الأسلحة النووية. وهذا أمر مهم للغاية بالنسبة لنا وبالنسبة لأمن أوروبا، بالنظر إلى قرب أوروبا الشديد من الشرق الأوسط.

السيدة أغلادزه (جورجيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن نزع السلاح والأمن الإقليميين من منظورنا الوطني.

تمثل عسكرة منطقتنا شاغلاً رئيسياً وتهديداً كبيراً – ليس لبلدي فحسب، بل للمنطقة برمتها. ولم ينكص الاتحاد الروسي عن اتجاهه المتمثل في زيادة عسكرة منطقة البحر الأسود، على الرغم من التزامات روسيا الدولية ونداءات المجتمع الدولي. وعلى العكس من ذلك، يستمر هذا الاتجاه بل ويتسارع في بعض جوانبه.

وتدرك اللجنة الأولى منذ ١٠ سنوات أن المنطقتين المحتلتين من جورجيا قد جرت عسكرتهما بشدة. وفي حين كانت القوات العسكرية الروسية موجودة في زي ما تُسمى قوات حفظ سلام قبل عام ٢٠٠٨، فإن القوات الروسية التي تنتشر الآن في إطار ولاية رابطة الدول المستقلة تتبع علناً سياسة الضم الفعلي لهاتين المنطقتين. ونطاق التعزيز العسكري مؤشر جيد في هذا الصدد: فهناك ٤ ٥٠٠ من القوات العسكرية و ١ ٣٠٠ من أفراد دائرة الأمن الاتحادي متمركزون بصورة غير قانونية في كلتا المنطقتين، وهم مزودون بأسلحة هجومية ومنظومات قذائف متطورة وقدرات الدفاع المضاد للوصول/الدخول الميداني وغير ذلك – وجميعها أسلحة ذات نطاق واسع يغطي جميع أنحاء القوقاز وجزءا كبيرا من البحر الأسود. وتشكل المناورات العسكرية الدورية والواسعة النطاق الرامية إلى استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية مصدراً إضافياً للتهديدات والتوترات في المنطقة.

وينفي ممثل الاتحاد الروسي نفياً قاطعاً أن التعزيز العسكري الروسي بالأسلحة الهجومية يتجاوز احتياجات ضمان سلامة أراضيه، ولكننا نلاحظ نشر الدبابات ومنظومات إطلاق الصواريخ المتعددة ومنظومات القذائف أرض – جو وأرض – أرض ومنظومات قذائف الدفاع الجوي إس ٣٠٠ وغير ذلك. وكما يبدو لنا، فإن قدرات استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية تتجاوز كثيرا الحدود الإقليمية لروسيا واحتياجاتها الدفاعية. وإن كان هذا التقييم غير صحيح، كما يقول زميلي الروسي، فإن أفضل طريقة لإثبات ذلك هي السماح بوجود مراقبين دوليين في الميدان، تمشياً مع التزام روسيا بموجب اتفاق وقف إطلاق النار المؤلف من ست نقاط الموقع في ١٢ آب/

أغسطس ٢٠٠٨، والذي يدعو بوضوح إلى السماح بوصول المراقبين الدوليين إلى منطقتي أبخازيا وتسخينفالي. ولكن الاتحاد الروسي وما يُسمى بحرس الحدود التابعين له يمنعون باستمرار بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي من ممارسة ولايتها بالكامل ومن دخول المنطقتين لأغراض الرصد والتحقق.

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأمن الإقليمي، تحرص جورجيا دائماً على الالتزام بمبدأ الشفافية. وهذا هو السبب في أننا نرد على جميع الأسئلة التي تنشأ بمزيد من المساءلة، بما في ذلك أشد الادعاءات سخفاً، مثل تلك المتعلقة بمركز ريتشارد لوغار للصحة العامة والبحوث في تبليسي. إن هذا المختبر مصمم لتعزيز الصحة العامة وصحة الحيوان عن طريق الكشف عن الأمراض المعدية والمراقبة الوبائية وإجراء بحوث لفائدة جورجيا والمنطقة والمجتمع العالمي. ويعمل المركز كجزء لا يتجزأ من وزارة شؤون المشردين داخلياً من الأراضي المحتلة والعمل والصحة والشؤون الاجتماعية في جورجيا. وفي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، يستضيف الجانب الجورجي عملية استعراض أقران دولية بمشاركة خبراء من ٢٠ بلداً في مرافق المختبر، وفقاً لآلية الشفافية التي وافق عليها المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة.

وإلى جانب الخبراء الدوليين، فقد دُعي خبراء روس إلى المشاركة في هذه العملية، ولكنهم رفضوا الدعوة. وعلى الرغم من الانفتاح والشفافية لدى لجانب الجورجي، يستمر ممثلو الاتحاد الروسي في نشر معلومات مضللة حول عمل مركز لوغار. وللأسف، فإن تجربتنا العملية قد بينت أن المزاعم الروسية، على الرغم من سخفها، ليست أداة دعائية فحسب، بل أصبحت في الآونة الأخيرة جزءا من حرب هجينة تستهدف إرساء الأسس السياسية لشن أعمال عدوانية في المستقبل. ولذلك، يجب أن تُعتبر التصريحات الصادرة عن روسيا بأنها لن تتغاضى عن إجراء تجارب بيولوجية على حدودها تهديداً مباشراً لأمن جورجيا.

في الختام، أود أن أشير إلى أن الملاحظات الواردة أعلاه لا تعكس الاتجاه في جورجيا فحسب، بل أيضا في المناطق المجاورة. وأشير إلى التعزيز العسكري واسع النطاق في شبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول المحتلتين مؤقتاً، وكذلك في بحر أزوف، والذي ينطوي على آثار خطيرة على الأمن الإقليمي. وكذلك أود أن أشير بوضوح إلى أننا لا نتكلم عن حالات منعزلة، وإنما عن نمط أوسع نطاقا من سياسات روسيا العدوانية إزاء جيرانها.

السيدة الغراوي (العراق): في البداية، أود أن اغتنم هذه المناسبة للإعراب عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز والبيان الذي سيُدلى به بالنيابة عن المجموعة العربية لاحقاً.

يجدد وفد بلادي تأكيده أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية باعتبارها ركناً أساسياً في تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، ويمكن لها الإسهام في تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ويدرك العراق أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية خطوة من شأنها أن تعزز السعي نحو نزع السلاح النووي وصون أمن البلدان المعنية وتقربنا من الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق السلم والأمن الدوليين والإقليميين وصونهما. وفي هذا السياق، يعرب العراق عن دعمه الكامل لإنشاء مناطق كهذه وبما يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة والمتمثلة في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

تشهد منطقة الشرق الأوسط، كباقي الساحة الدولية، تطورات خطيرة وحساسة مما يفرض على المجتمع الدولي مسؤولية جماعية تتطلب العمل الحثيث للمضي قدماً في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط. وفي الوقت الذي يجدد فيه وفد

بلادي الإعراب عن خيبة أمله إزاء الفشل في التوافق على الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، يعيد تأكيده على أهمية الدور الأساسي الذي تقوم به الأمم المتحدة والدول الثلاث الوديعة للمعاهدة في عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، استناداً للقرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ وقرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وعدم تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط سيؤدي وبما لا يقبل الشك إلى استدامة حالة عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة وسيضيف إلى الإشكاليات المرتبطة بتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار تعقيدات أخرى، مما يُعرض نظام عدم الانتشار لتحديات وأخطار تنعكس سلباً على مصداقية المعاهدة وتحقيق عالميتها.

وفي هذا الإطار، فإن بلادي، ومن منطلق التزامها بالإطار المتعدد الأطراف، عملت ضمن إطار المجموعة العربية على الشروع في تقديم مشروع مقرر يتضمن تكليف الأمين العام بتوجيه دعوات إلى دول المنطقة؛ والدول الثلاث التي قدمت القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، بصفتها المسؤولة عن تنفيذ هذا القرار؛ والمنظمات الدولية ذات الصلة للمشاركة في مؤتمر للتفاوض على معاهدة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط خلال عام ٢٠١٩، وفقاً لترتيبات تتوصل إليها الدول بإرادتها الحرة، على أن يتخذ المؤتمر قراراته بتوافق الآراء. وندعو الدول الأعضاء كافة إلى دعم هذه المبادرة التي تصب في صالح صون الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

وأخيرا، يرى العراق أن نزع السلاح النووي للكيان الإسرائيلي وانضمامه إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير نووي وإخضاع جميع منشآته النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية شرط أساسي وضروري لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط طبقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، إذ أن هذه الخطوات تشكل مقدمة ضرورية يمكن أن تساهم في تخفيف التوتر في منطقة الشرق الأوسط التي تُعد غير آمنة بسبب عدم التحقق من إمكانيات المنشآت النووية للكيان الإسرائيلي ذات القدرات والأغراض العسكرية، في الوقت الذي تخضع فيه جميع المنشآت لبقية الأطراف في المنطقة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد نيكولينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أوكرانيا نصير قوي لصون السلام والأمن الدوليين بأدنى مستوى ممكن من التسلح، بما في ذلك الأسلحة التقليدية. وتعترف أوكرانيا بأهمية تحديد الأسلحة التقليدية، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وترحب وفقاً لذلك بجميع التدابير ذات الصلة المتخذة في هذا المجال. وكذلك يظل التزام أوكرانيا بتعزيز فعالية تدابير بناء الثقة ثابتا. ومن هذا المنطلق، تؤيد أوكرانيا مشاريع القرارات ذات الصلة وتشارك في تقديمها، وهي ”تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي“ (A/C.1/73/L.6)، ”تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي“ (A/C.1/73/L.7) و ”المعلومات المتصلة بتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية“ (A/C.1/73/L.29).

وتشارك أوكرانيا وتمتثل لالتزاماتها بموجب مختلف آليات بناء الثقة لعموم أوروبا المتصلة بالحد من الأسلحة التقليدية، مثل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة السماوات المفتوحة، ووثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونولي أهمية كبيرة لتدابير بناء الثقة على الصعيد الثنائي مع البلدان المجاورة، في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي وُضِعت وفقاً لوثيقة فيينا. وحتى الآن، تنفذ أوكرانيا الاتفاقات الثنائية ذات الصلة، من جهتها،

وتنفذها بولندا وبيلاروس وهنغاريا وسلوفاكيا ورومانيا، من الجهة أخرى.

وللأسف، قوبلت اقتراحات أوكرانيا السابقة للدخول في اتفاق مماثل مع روسيا بالرفض من الجانب الروسي. ومن المؤسف أيضا أن الاتحاد الروسي قد خلق، بعدوانه العسكري على أوكرانيا، مأزقاً أمام التعاون العسكري دون الإقليمي وترتيبات بناء الثقة بين الدول المطلة على البحر الأسود، وبخاصة بلدان مجموعة العمل المعنية بالتعاون البحري في منطقة البحر الأسود، وتدابير بناء الثقة والأمن في المجال البحري في البحر الأسود.

وعلاوة على ذلك، ففي عام ٢٠٠٧، تجنب الاتحاد الروسي بإصرار، عقب إنهاء مشاركته في عام ١٩٩٠ في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي وضعت للحد من خطر النزاعات المسلحة الكبيرة، تبادل المعلومات والتحقق منها، ولا سيما فيما يتعلق بالحالة في المنطقة العسكرية الجنوبية. وقد مكّن التكديس المزعزع للاستقرار للأفراد والمعدات العسكرية في تلك المنطقة الغزو العسكري الروسي لجورجيا في عام ٢٠٠٨، وهو الغزو الذي ذكره ممثل جورجيا للتو، وكذلك العدوان ضد أوكرانيا بعد ست سنوات من ذلك الغزو. ونتيجة لهذا النشاط العدائي، أصبحت النظم المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة لا تنطبق حالياً على أراضي جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، ولا على أوكرانيا وبعض مناطق من دونيتسك ولوهانسك الأوكرانيتين.

والأمر الأكثر مدعاة للقلق هو عسكرة روسيا التدريجية لهذه الأقاليم. إن عمليات نقل منظومات الأسلحة والذخائر والأفراد العسكريين المزعزعة إلى إقليم أوكرانيا مستمرة بلا هوادة، وتشهد عليها عدة جهات منها بعثة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أدى احتلال شبه جزيرة القرم وما تلاه من عسكرة، إلى توسيع منطقة استخدام السفن الحربية والطائرات العسكرية الروسية في إقليم البحر الأسود وخارجه في شتى أنحاء حوض البحر الأبيض المتوسط. وهذا النشاط له عواقب بعيدة المدى على الأمن، ليس في منطقة البحر الأسود فحسب، بل وفي جنوب أوروبا برمتها، وكذلك في منطقتي شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

ويقوم الاتحاد الروسي أيضاً بعسكرة بحر آزوف بشكل نشط من خلال زيادة عدد السفن الحربية وتوسيع منطقة استخدامها لتشمل إقليم البحر برمته. فمثلا في هذا الشهر فقط، خصصت الحكومة الروسية منطقة كبيرة في بحر آزوف – ٢١,٦ كيلومترا مربعا – لوزارة الدفاع الروسية. وتقع هذه المنطقة على بعد ٦٥ كم فقط من مدينة ماريوبول التي هي إحدى أكبر الموانئ البحرية لأوكرانيا.

والعسكرة التدريجية لبحر أزوف لها آثار لا تقتصر على التجارة البحرية والإمدادات إلى أوكرانيا فحسب، بل تشكل أيضاً تهديداً عسكرياً إضافياً لبلدي. وقد أسهم التشييد غير القانوني لجسر مضيق كيرتش بين الاتحاد الروسي وشبه جزيرة القرم المحتلة مؤقتاً إسهاماً كبيراً في هذا التهديد، لا سيما من خلال تسهيل المزيد من عسكرة القرم وتركيز قوات بحرية روسية إضافية وقوات أخرى في المنطقة بذريعة حماية الجسر وبنيته التحتية.

وهذا هو السبب في أن المجتمع الدولي لا يملك الحق في غض الطرف عن هذه الحالة المثيرة للقلق وعن أنشطة الاتحاد الروسي غير القانونية والعدوانية. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي حث هذا البلد على سحب قواته العسكرية والأفراد التابعين له من إقليم أوكرانيا وكذلك من أراضي جيرانه الآخرين ووقف الاحتلال غير المشروع.

الرئيس: (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمن طلبوا الكلمة، ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى محددة بعشر دقائق والمداخلة الثانية، إن كانت هناك مداخلة، بخمس دقائق.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أرد على بعض البيانات التي أُدلي بها في هذه القاعة.

أولاً، أود مرة أخرى أن أرفض رفضاً قاطعاً جميع الاتهامات لروسيا بشأن تورطها في حادثة سالزبري في المملكة المتحدة المتصلة بتسمم أفراد أسرة سكريبال. ومما يؤسف له أن بعض الدول تواصل إقناع نفسها وبقية المجتمع الدولي بأن روسيا هي التي قامت بها العمل اللاإنساني وأنها مشاركة فيه. غير أن الأمر ليس كذلك. وأسوة بالدول الأخرى، نحن أيضاً مهتمون بمن ولماذا وكيف ارتكبت هذه الجريمة. وللأسف، لم يقدم تحقيق المملكة المتحدة في القضية بعد رداً على تلك الأسئلة. ولذلك أقول إن جميع الاتهامات التي استمعنا إليها اليوم عن أثر مشاركة روسية مزعومة في قضية آل سكريبال هي اتهامات كاذبة ولا أساس لها من الصحة.

والآن، فيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، يقول أولئك الذين يواصلون استخدام مصطلحات العدوان والضم والغزو والعسكرة، مرة أخرى إن الأمن والثقة لن يَحُلا في هذه المنطقة – شرق أوروبا – أبداً، إلا أن جميع هذه العبارات لا أساس لها. فلم يغزُ أحد القرم أو يضمها، ولم يغزُ أحد أوكرانيا أيضاً. لقد عادت القرم إلى روسيا بما يتفق تماماً مع القانون الدولي، استناداً إلى انتخابات عقدت بحرية وصوت فيها أولئك المقيمون هناك، والذين صوتت الأغلبية الساحقة منهم لمغادرة أوكرانيا والانضمام إلى الاتحاد الروسي.

وفيما يتعلق بشرق أوكرانيا، فإن مزاعم مشاركة أو تدخل القوات المسلحة الروسية هي محض هراء. وإذا كان يمكن للزملاء من بولندا وأوكرانيا والبلدان الأخرى أن يقدموا أي دليل على وجود عسكري روسي في هذه المناطق، فإننا على استعداد للنظر في هذا الدليل والرد عليه. لكن في الوقت الراهن نسمع أن الجيش الروسي يشن الحرب في أوكرانيا، ووراء هذا الزعم تخفى حقيقية الوضع في المنطقة. وحقيقة الوضع في المنطقة على النحو التالي: حرب أهلية تشن في إقليمين من أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، أقول إن هناك إبادة جماعية للسكان الروس في هذه المناطق. والإبادة الجماعية تقوم بها القوات المسلحة الأوكرانية. ويشهد كل يوم العشرات من الحوادث التي تقصف فيها المناطق المدنية، وتقصف أيضاً الهياكل الأساسية شديدة الأهمية لهذه المدن. وهذا يؤدي إلى عدد كبير من الخسائر في الأرواح. وهناك تقارير من الأمم المتحدة بشأن هذه النقطة. ولذلك، فلا مبرر لأيّ من البيانات التي سمعناها بشأن المشاركة الروسية في النزاع المسلح في شرق أوكرانيا.

أود الآن أن أرد على ممثلة جورجيا. ولن أخوض في التفاصيل بشأن بيانها كله. وأود فحسب تقديم تصحيح وأن أقول إن العملية الروسية المنفذة في عام ٢٠٠٨ لم تكن تسمى عملية حفظ سلام بل عملية لإنفاذ السلام، تم الاضطلاع بها ردا على الأعمال غير الإنسانية التي قامت بها حكومة ساكاشفيلي وتسببت في وفاة ١٠ في المائة من سكان أوسيتيا الجنوبية. ولذلك، كان لازما على الاتحاد الروسي أن يستجيب لهذه الحالة اللاإنسانية، وبفضل الجهود التي بذلتها روسيا، أمكن استعادة السلام. ومنذ أكثر من ١٠ سنوات، تتطور المنطقة بشكل عادي ويعيش الجورجيون والأوسيتيون الجنوبيون جنباً إلى جنب، محاولين حل جميع مشاكلهم بالطرق السلمية وليس العسكرية.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بالمختبر الذي تلح ممثلة جورجيا من أجل القيام بزيارته. فقد نسيت ممثلة جورجيا أن تذكر، مع ذلك، أنه من بين العدد المحدود جدا من الخبراء المدعوين لزيارة ذلك المختبر، لن يُسمح في الواقع سوى لأربعة منهم بالمشاركة في إعداد تقارير عن المختبر. وهذه الانتقائية لا تناسب الاتحاد الروسي. وعلاوة على ذلك، قيل إن جورجيا تسعى إلى إظهار الشفافية. غير أن الأمر على خلاف ذلك لأنه لا توجد ضمانات للشفافية عندما يزور الخبراء المختبرات كي يحددوا

بأنفسهم ما إذا كانت التجارب الجارية هناك ليست لأغراض عسكرية حقا. فلم نتلق ضمانات، لا من جورجيا ولا من الدول الأخرى التي تستخدم هذه المختبرات بنشاط لأغراضها الخاصة.

ولدي نقطة أخرى. لقد سبق وأن أقرت ممثلة جورجيا رسميا بأن تلك المختبرات تُجرى فيها فعلا تجارب، بما في ذلك على البشر. وتفيد الإحصاءات بأن أكثر من ٩ ٠٠٠ متطوع اشتركوا في تجربة على مرض خطير جداً، حيث توفي حوالي ١٠ في المائة منهم نتيجة لهذه التجربة. وهذه هي جوانب عمل هذا المختبر التي أود أن أسلط الضوء عليها. وبينما قالت ممثلة جورجيا إن الجورجيين منفتحون وشفافون وإن المختبر المعني آمن جداً، إلا أنه ينبغي لها أن تراجع أولا البيانات الصادرة عن بلدها في وقت سابق قبل أن تنفي الحقائق التي قدمها الاتحاد الروسي وتلقي اللوم عليه وتطلق تلميحات.

السيد سون لي (الصين) (*تكلم بالصينية*): يود الوفد الصيني أن يمارس حقه في الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة.

حفلت الإفادات ذات الصلة التي قدمتها الولايات المتحدة باتهامات غير مبررة ضد الصين. والصين ترفض جميع هذه الاتهامات رفضاً قاطعاً.

إن الصين تنتهج سياسة دفاعية للدفاع الوطني واستراتيجية عسكرية دفاعية نشطة لا تحيد عنهما. ونحن ملتزمون بالتنمية السلمية وتوفير المزيد من المنافع العامة في مجال الأمن للمجتمع الدولي. والنمو في القوات العسكرية الصينية هو مجرد نمو في قوة من أجل السلام العالمي.

وسياسة الصين النووية مستقرة ومتماسكة وشديدة الاستقرار. ومنذ اليوم الأول من حيازتنا للأسلحة النووية، نلتزم بعدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية تحت أي ظرف من الظروف. ونحن ملتزمون بعدم استخدام باستخدام الأسلحة النووية وعدم التهديد باستخدامها ضد أي بلد غير حائز للأسلحة النووية. وقد حافظنا على قوتنا النووية عند الحد الأدنى اللازم للحفاظ على الأمن الوطني. ولذلك، فإننا لا نشكل أي تهديد لأي بلد.

ونرفض رفضاً قاطعاً أي محاولة متهورة من أي بلد لتشويه سياستنا كذريعة لتوسيع ترسانته النووية. والصين ملتزمة بالتنمية السلمية ونحن نتبع استراتيجية نووية دفاعية، مع الحفاظ على أقصى قدر من الشفافية. ولن تكون أي دولة مُهددة بسبب الأسلحة النووية الصينية التي تمثل أكثر أشكال الشفافية واقعية. ولا تشكل تنمية الصين تهديداً لأي بلد. وأياً كان تقدمنا الآن أو في المستقبل، لن نسعى أبداً إلى الهيمنة أو التوسع. وتعبير ”السعي إلى الهيمنة“ لن يكون أبداً من التعبيرات التي تنطبق على الصين.

وعلى النقيض من ذلك، تعكف الولايات المتحدة على تعزيز ترسانتها النووية، حيث توسع نطاق الردع النووي وترفع من أهمية دور الأسلحة النووية في سياستها للأمن الوطني. وهي تطور أنواعاً جديدة من الرؤوس الحربية النووية المنخفضة القوة، مما خفض عتبة استخدام الأسلحة النووية وأجج سباق التسلح النووي وزاد من خطر اندلاع حرب نووية.

وفي الآونة الأخيرة، ما برحت الولايات المتحدة تهدد بالانسحاب من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، التي تكتسي أهمية بالغة في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي الدولي. وفيما يتعلق بمن يهدد ويقوض عملية نزع السلاح النووي، فإن حقيقة الأمر واضحة للجميع والعدل في قلوب الناس. وتود الصين أن تحث الولايات المتحدة على أن تنصت بعناية وجدية إلى صوت المجتمع الدولي.

السيد كانغ ميونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أمارس حق بلدي في الرد على البيان الذي أدلت به المراقبة عن الاتحاد الأوروبي الذي

كررت فيه الدعوة إلى تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي تجريداً كاملاً يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه وإلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأود أن أؤكد مجدداً الموقف المبدئي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

فكما يدرك الجميع، ثمة اتجاه جديد نحو السلام والمصالحة في شبه الجزيرة الكورية بفضل المبادرات والجهود المحبة للسلام لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذه التطورات كان لها أثر إيجابي على التقدم الذي يُحرز لتحقيق الاستقرار في شمال شرق آسيا. ويسرني أن العديد من البلدان تؤيد عملية الحوار الجارية وترحب بها، بوصفها إسهاماً كبيراً في استتباب السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويحدونا الأمل في أن يستمر هذا الاتجاه. وتقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتة في التزامها بنزع السلاح النووي نزعاً كاملاً ولديها الإرادة لتنفيذ البيان المشترك بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة بمسؤولية وبحسن نية.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن أملي في أن تثمن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هذا الجو من الحوار والتعاون الذي تحقق بشق الأنفس، والذي أُنجز في ظله عمل مفيد سيفضي إلى ضمان السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية.

السيد نيكولينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أمارس حقي في الرد على بعض الملاحظات التي أدلى بها زميلي الروسي. لقد أثرت بالأمس مسألة دونباس (انظر A/C.1/73/PV.21) وبالتالي لا حاجة لأكرر ما قلته. وأدعو الاتحاد الروسي من جديد لوقف الإصرار على أنه لا علاقة له بالنزاع في شرقي أوكرانيا، أو ما يسمى الحرب الأهلية أو ما يسمى بالنزاع الداخلي الأوكراني.

لقد ذُكر الاستفتاء في القرم. وأود أن أشير إلى الحروب الدموية في الشيشان التي وقعت في التسعينات بين الاتحاد الروسي وشعب جمهورية الشيشان الذين قاتلوا من أجل استقلالهم. فقد قتل عشرات الآلاف من الأبرياء على يد القوات العسكرية الروسية لا لشي سوى بسبب رغبتهم في الاستقلال عن موسكو.

وأود أن أسأل زميلي الروسي سؤالاً. فيما يتعلق بالاستفتاء في القرم، الذي نظمه الاتحاد الروسي في آذار/مارس ٢٠١٤، الذي اعتبر الجانب الروسي أنه عُقد في امتثال تام للقانون الدولي، إذا تذكرت أقلية قومية ذات كثافة سكانية في إقليم الاتحاد الروسي هويتها غير الروسية، وأعربت عن رغبتها في الاستقلال عن الاتحاد الروسي أو الاتحاد مع دولة مجاورة أو دول أخرى، هل السلطات الروسية مستعدة لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنظيم استفتاء حول هذه المسألة لسكان تلك المنطقة وقبول نتائج ذلك الاستفتاء؟ أم أن من المناسب فقط لتلك الدولة أن تنظم استفتاءات على أراضي دول أخرى ثم تضم تلك الأقاليم أو تدعم ما يسمى باستقلالها؟

السيدة أغلادزه (جورجيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أنا أيضاً أود أن أرد بإيجاز شديد على ما قاله زميلي الروسي، بادئ ذي بدء بشأن الاعتداءات التي وقعت في عام ٢٠٠٨. لن نعلق على العمليات التي قام بها الروس. أقول فقط أنه كان هناك عدوان روسي وثقه الخبراء الدوليون توثيقاً جيداً، بما في ذلك بعثة تقصي الحقائق بقيادة هايدي تاغليافيني. وقد قالت أيضاً بوضوح شديد إن التدخل في جورجيا كان متعمداً ومدروساً. ولن أخوض أعمق من ذلك في تلك المسألة. وأود أن أضيف أنه إذا ارتكبت جرائم خلال حرب عام ٢٠٠٨، سيكون من الأفضل للاتحاد الروسي التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية التي بدأت تحقيقاتها في هذه القضية، وأن يكون شفافاً لضمان إقامة العدالة.

وفيما يتعلق بالادعاءات السخيفة تماما بشأن مختبر لوغار، أود أن أدلي بنقطتين. لا أعرف ما هي تدابير الشفافية الإضافية

التي يطلبها الاتحاد الروسي الآن. لقد تعهدنا والتزمنا بجميع أنواع تدابير الشفافية الموجودة في الساحة الدولية. فالمختبر مفتوح لزيارات ممثلي الآليات الدولية ذات الصلة. وسنتعاون مع كل الآليات الدولية القائمة. إن توقيت الدعاية التي تشن الآن ضد جورجيا فيما يتعلق بمختبر لوغار مشكوك فيها جداً لأننا نعلم أنه، قبل بضع سنوات، تمكن خبراء روس معترف بهم دولياً من معهد غابريشفسكي لعلم الأوبئة وعلم الأحياء المجهرية ومعهد شيمياكين – أوفشينكوف للكيمياء العضوية في أكاديمية العلوم في الاتحاد الروسي من زيارة المختبر من تلقاء أنفسهم في عدة مناسبات للتحقق من المرفق. ولم يجدوا شيئاً مشبوهاً. أما لماذا تثار المسألة الآن فذلك أمر مثير جداً للشك. وأتخيل أنه سؤال بلاغي لن نتلق له رداً. وبذلك أختتم تعليقاتي.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أشكر زميلنا من أوكرانيا على سؤاله، وأنا في غاية الامتنان على هذه الفرصة للرد.

إن لروسيا فعلا روابط بالنزاع في شرق أوكرانيا فقط لأننا نقدم بانتظام المساعدة الإنسانية إلى المنطقة. لقد تم إيصال مئات الشحن من المؤن، وبفضل هذه المؤن تمكن الأشخاص الذين يعيشون في ظروف غير إنسانية في تلك المناطق من أوكرانيا من البقاء. وقدمت المساعدة الإنسانية في ظل الرقابة الدولية. ومحتواها معروف وهو سلع حيوية مثل الأغذية والملابس والأدوية. ولذلك، لا يمكنني أن أرفض تماماً فكرة أن روسيا ليس لها أي صلة بالنزاع. إن لدينا صلات به ولكن فحسب من ناحية تقديم المساعدات الإنسانية إلى المدنيين الذين يعيشون في دونيتسك ولوهانسك.

والمؤكد أن السؤال بشأن الاستفتاء سؤال صعب. لقد تذكر ممثل أوكرانيا الأحداث المروعة في روسيا في الماضي في سياق حربين في الشيشان. لقد كانت فترة مظلمة في تاريخ بلدنا. ومع ذلك، أود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى أننا، نتيجة لذلك، تمكنا من إرساء السلام والهدوء والأمن في شمال القوقاز. ويمكن للأعضاء زيارة الشيشان ليروا بأنفسهم أن الجمهورية تزدهر. ويحدوني الأمل في أن يكون الأوكرانيون صبورين وأن يجدوا وسائل للتوصل إلى نتيجة إيجابية في معالجة نزاعهم ومشاكلهم، مثلما فعلنا في شمال القوقاز.

وأخيرا، رداً على ممثلة جورجيا، أنا لا أعرف إلى أي تحقيق تشير. ولكنني أعرف شيئاً. فقد أثبتت التحقيقات الدولية منذ وقت طويل عدوان جورجيا، الذي كان غير إنساني ويرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية. ولكن الحقيقة، سواء أُنكرت أم لا، تظل هي أن أحداث ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨ ستبقى فصلاً مظلماً في تاريخ الشعب الجورجي. ونوافق على أن الناس أنفسهم غير مذنبين، بل تتحمل حكومة ميخائيل ساكاشفيلي المسؤولية. فلا تزال هناك مذكرة توقيف دولية معلقة بحقه، وهي مذكرة صادرة، بالمناسبة، عن جورجيا. وعلى أي حال، تلك هي الحقائق.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.